



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط

2026-2024

أغشت 2023

الفهرس

تقديم

8	الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها
8	1. الظرفية الدولية
9	2-السياق السياسي والاقتصادي الوطني الأخير
9	2-1-السياق السياسي الوطني الأخير
9	2-1-1 البرامج الرئاسية
9	2.1.2. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030
9	2-2-السياق الاقتصادي الوطني الأخير
9	2-2-1-التطورات الاقتصادية 2020-2022
9	2-2-1-1-النتائج الداخلي الخام
10	2.1.2.2. التضخم
10	2-2-3-1. وضعية الديون في الفترة 2020-2022
10	أولاً- إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2022
11	أ- الدين الخارجي
11	ب- الدين المحلي
12	ثانياً- مؤشرات التكلفة والمخاطر لحافضة الديون الحالية في نهاية عام 2022
12	ثالثاً- مصادر التمويل
13	3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2023-2026
13	3-1-النظرة السياسية
13	3-1-1- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025
14	3-2- التوقعات الاقتصادية 2023-2026
14	3-2-1- النتائج المحلي الإجمالي
14	3-2-1-1- القطاع الأولي:
15	3-2-1-2- القطاع الثانوي
15	3-2-1-3- قطاع الخدمات
15	3-2-2- التضخم
15	3-2-3- استراتيجية الديون 2023-2025
17	الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية
17	1- نظرة ورائية للموارد 2020-2022
17	1.1 إجمالي الموارد
17	1-1-1- تطور الإيرادات الضريبية 2020-2022
18	1-1-2- تطور الإيرادات غير الضريبية
18	1-1-3- تطور الهبات
18	2- نظرة ورائية للنفقات 2020-2022
19	2-1- النفقات الجارية
19	2-1-1- الرواتب والأجور

19	2.1.2. النفقات على إقتناء السلع والخدمات.....
19	3-1-2- الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى.....
19	4-1-2- أعباء الدين العام.....
20	5-1-2- الاعتمادات غير الموزعة.....
20	2.2. النفقات الاستثمارية.....
20	3. تنفيذ الميزانية عند نهاية مارس 2023.....
20	3-1- إيرادات الميزانية.....
21	3-2- النفقات وصافي القروض.....
21	3.3 الرصيد الميزانوي.....
22	الفصل الثالث: الإطار الميزانوي 2024-2026.....
22	1. افتراضات إطار الميزانية.....
23	جدول 3: فرضيات الاقتصاد الكلي (2023-2026).....
23	2. توجهات السياسة الميزانوية.....
23	2-1- إطار السياسة الميزانوية.....
23	أ. السياسة الضريبية:.....
24	ب. الإدارة الضريبية:.....
24	ج- تسيير إيرادات القطاع الاستخراجي.....
24	2.2. إطار سياسة الديون 2023-2025.....
24	3. توقعات الموارد 2023-2026.....
24	3-1- الموارد المحلية 2023-2026.....
26	3-2- الموارد الخارجية 2023-2026.....
26	4. توقعات النفقات 2023-2026.....
26	4-1 تطور إجمالي النفقات.....
26	4-1-1 تطور النفقات الجارية.....
27	4-1-1-1 نفقات العمال.....
27	4-1-1-2 النفقات على السلع والخدمات.....
28	4-1-1-3 الإعانات والتحويلات الجارية.....
28	4-1-1-4 فوائد الديون.....
28	4-1-2 نفقات رأس المال.....
29	5- توقع رصيد الميزانية وتمويله.....
29	1.5 التوازن المالي.....
29	الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2024-2026.....
29	1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2023-2025 وإطار 2024-2026.....
29	1.1 الميزانية العامة.....
30	جدول 11: مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2023-2025 وإطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 ..

30	1-2- توجهات الاستثمار العام حسب القطاعات
30	2. الرؤى الاستراتيجية للقطاعات ذات الأولوية
30	1-2- التهذيب
31	2-2- الصحة
32	3-2- التجهيز والنقل
32	4-2- المياه والصرف الصحي
32	5-2- الصيد
33	6-2- التنمية الحيوانية
33	7-2- الزراعة
33	8-2- البيئة والتنمية المستدامة
34	3- المخصصات المالية 2024-2026
35	1-3- مخصصات القطاعات بالأوقية
44	2-3- كتلة الرواتب حسب القطاعات (2024-2026)

الجدول

17	جدول 1: تطور إجمالي الإيرادات 2020-2022
21	جدول 2: العمليات المالية للدولة للفصل الأول من العامين 2022 و 2023 بمليارات الأوقية
23	جدول 3: فرضيات الاقتصاد الكلي (2023-2026)
25	جدول 4: تطور إجمالي الإيرادات 2023-2026
25	جدول 5: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية بمليارات الأوقية
26	جدول 6: الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2023-2026
26	جدول 7: تطور النفقات 2023-2026
28	جدول 8: نسب الديون 2023-2026
29	جدول 9: نسب نفقات رأس المال 2023-2026
29	جدول 10: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2023-2026
30	جدول 11: مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2023-2025 وإطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026

الرسوم

8	رسم توضيحي 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
9	رسم توضيحي 2: تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2020-2022
10	رسم توضيحي 3: معدل التضخم 2020-2022
11	رسم توضيحي 4: توزيع الديون في نهاية عام 2022 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية)
11	رسم توضيحي 5: توزيع إجمالي الدين في نهاية عام 2022 حسب العملات الرئيسية (بالنسبة المئوية)
12	رسم توضيحي 6: تطور السحوبات من 2019 إلى 2021
13	رسم توضيحي 7: السحوبات (2019-2021) من طرف الممولين (ملايين الأوقية)
14	رسم توضيحي 8: تطور الناتج المحلي الخام
15	رسم توضيحي 9: تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية
16	رسم توضيحي 10: تطور خدمة الدين
16	رسم توضيحي 11: تطور مستوى الدين
16	رسم توضيحي 12: الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
18	رسم توضيحي 13: تطور النفقات العامة 2020-2022 بمليارات الأوقية
20	رسم توضيحي 14: تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2020-2022 بمليارات الأوقية

رسم توضيحي 15: تطور الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الخام	25
رسم توضيحي 16: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2026-2023	27
رسم توضيحي 17: تطور السلع والخدمات 2026-2023	27
رسم توضيحي 18: تطور الإعانات والتحويلات الجارية	28

ملخص تحليلي

إثر انكماشه في عام 2020، الناجم عن آثار وباء كوفيد-19، تعافى الاقتصاد الوطني في 2021 بمعدل نمو إجمالي للناتج الداخلي الخام الحقيقي بلغ 2.4٪، مدفوعاً بشكل أساسي باستهلاك الأفراد والاستثمار بالإضافة إلى تحسن قطاع الخدمات. كما تعزز النشاط الاقتصادي الوطني في عام 2022 بمعدل نمو 7٪، ويرجع ذلك أساساً إلى الانتعاش القوي للأنشطة الاستخراجية والخدمات. ويتوقع أن يسجل هذا النشاط بعد ذلك معدلات نمو أقل ولكنها ستظل قوية إذ تتراوح من 4.3٪ في 2023 إلى 6.2٪ في 2025 قبل أن تعود إلى وتيرتها في عام 2022 بمعدل نمو 7.6٪ ابتداءً من العام 2026.

وفيما يتعلق بالتضخم، فقد ارتفع في عام 2022 مسجلاً 9.6٪. ووفقاً للتوقعات، سيسجل معدل 9٪ في المتوسط عام 2023 و 7٪ عام 2024 قبل أن يستقر عند 6.8٪ في المتوسط عامي 2025 و 2026.

لقد عكس تطور النفقات العامة بين عامي 2020 و 2022 رؤية الحكومة من خلال البرامج الرئاسية تعهداتي وأولوياتي وكذلك استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030). وفي هذا الإطار، انصب التركيز على زيادة النفقات الاجتماعية، ولا سيما في قطاعات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، وكذلك على النفقات الاستثمارية في القطاعات الجالبة للنمو، وخصوصاً التنمية الريفية والبنية التحتية. وسيتم الحفاظ على هذه الرؤية وتعزيزها حتى أفق 2026 من خلال ضمان ضبط الميزانية واستدامتها.

ظل الرصيد الميزانوي موجباً في عامي 2020 و 2021 قبل أن يندهور في عام 2022 بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف التخفيف من تأثير الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء والطاقة على الفئات الهشة من المواطنين. كما ساهم تكثيف تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع للرئيسي في هذا التدهور في رصيد الميزانية. وبالنسبة للفترة 2023 - 2026، سينتقل رصيد ميزانية باستثناء النفط والهبات، من -6.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية في عام 2023 إلى -5.3٪ في عام 2024 ليستقر بحلول عام 2026 عند -1.8٪.

وتكتسي حالات عدم اليقين التي تميز الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية أهمية خاصة في عام 2023 وفي أفق عام 2026، مع تصاعد المخاطر بشكل عام. لذلك فإن سيناريو الاقتصاد الكلي والتمويل العام المعروض في هذه الوثيقة حساس بشكل خاص للتغيرات في أسعار المواد الخام - ولا سيما خام الحديد والمواد الغذائية - على المستوى العالمي والتقدم في حقل السلحفاة أحميم الكبير. ويتوقع السيناريو الموصوف في هذه الوثيقة عودة تدريجية لأسعار السلع.

وقد يؤدي هبوط هذه الأسعار بشكل أسرع وأكثر حدة مما كان متوقعاً إلى تدهور أوضاع المالية العامة. كما قد يتسبب كذلك التباطؤ الاقتصادي لشركائنا، ولا سيما الصين، أكبر شريك لبلدنا والمصدر الرئيسي للطلب العالمي على المواد الخام، إلى التأثير على الافتراضات الاقتصادية والمالية لهذه الوثيقة. وعلى العكس من ذلك، فإن الحفاظ على أسعار السلع الأساسية عند مستوى مرتفع سينتج هامشاً إضافياً للتدخل فيما يتعلق بالمالية العامة.

تحدد وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط مسار المالية العامة للفترة 2020-2026. وطبقا لأحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الصادر في العام 2018، فإنه يعرض تنفيذ الإطار الاقتصادي الكلي للأعوام 2020 و 2021 و 2022 بالإضافة إلى التوقعات للفترة من 2023 إلى 2026.

يؤسس القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية للعام 2018 نهجاً للميزانية متعددة السنوات موجه نحو الجودة في أداء العمل العمومي ويوفر إطاراً عاماً للميزانية والبرمجة متعددة السنوات.

وتعرض هذه الوثيقة السياسة الميزانية للحكومة على المدى المتوسط. وهي تغطي مدى ثلاث (3) سنوات، وتتضمن نظرة ورائية تسلط الضوء على التطورات الأخيرة في مجاميع الاقتصاد الكلي والميزانية.

كما تهدف كذلك إلى ضمان اتساق ومواءمة ميزانية الدولة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للبلد وتعزيز الانضباط في الميزانية واستدامة السياسات العامة بما يتماشى مع الإطار الاقتصادي الكلي والمالي العام للبلد وتحسين كفاءة توزيع الموارد بين القطاعات سبيلاً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وتعزيز الأداء العملي وضمان قدرة أفضل للمسيرين على التنبؤ بالميزانية.

وتتكون وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط من جزأين: إطار الميزانية متوسطة المدى والإطار العام للنفقات على المدى المتوسط.

يعرض إطار الميزانية متوسطة المدى الأهداف المتعلقة بالمجاميع الكلية للاقتصاد والمالية ويستشرف، على مدى ثلاث (3) سنوات، تطورها المستقبلية فيما يتعلق بتوقع حسابات الاقتصاد الكلي الرئيسية وتوقع جدول العمليات المالية للدولة على مدى ثلاث سنوات ومجموع الإيرادات والنفقات العامة حسب أجزاء الميزانية مع بيان الاستثمارات العامة ورصيد الميزانية وطريقة تمويله والمستوى الإجمالي للمديونية والعبء الضريبي وكتلة الأجور كنسبة مئوية من الإيرادات الضريبية والأجور بالنسبة للإنفاق العام وخدمة الدين كنسبة مئوية من النفقات العامة والصادرات والإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية.

ينطلق الإطار العام للنفقات على المدى المتوسط من إطار الميزانية متوسطة المدى لتحديد المخصصات الميزانية وتوزيعها بين مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة على مدى ثلاث سنوات. ويتضمن عرضاً تقديمياً للإصلاحات والتغييرات التي لها تأثير خاص على النفقات بالإضافة إلى آثارها المتوقعة على المالية العامة.

تم وضع وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026 التي تمثل رافعة أساسية للإصلاح المالي بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

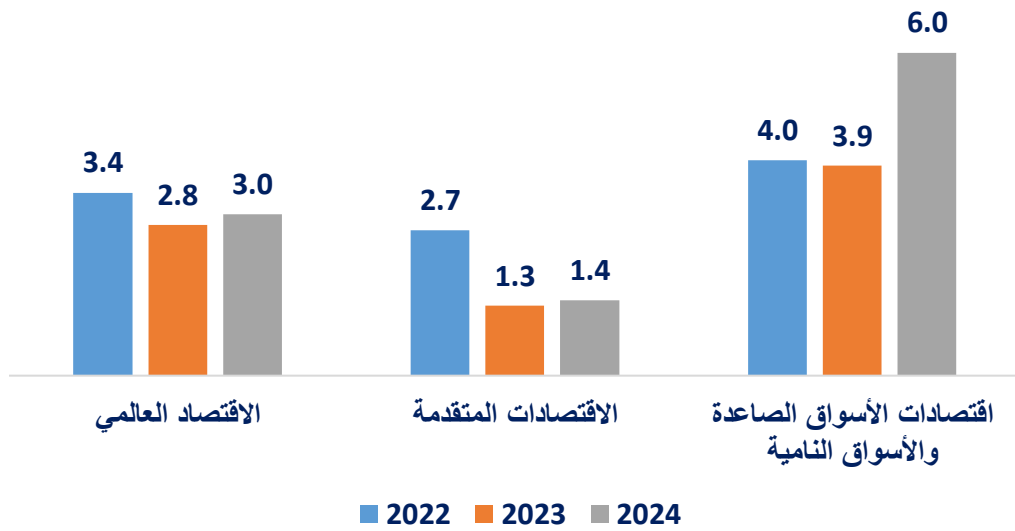
الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها

1. الظرفية الدولية

اتسمت الظرفية الدولية بشكل أساسي بالتضخم المرتفع بشكل مطرد (على الرغم من انخفاضه بسبب رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية وانخفاض أسعار الغذاء والطاقة) واضطرابات القطاع المالي (الآثار الثانوية للارتفاع السريع في المعدلات التوجيهية)، فضلاً عن مستوى الديون الذي لا يزال مرتفعاً مما يحد من قدرة السلطات المالية على مواجهة التحديات الجديدة.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2023 عن آفاق الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العالمي من 3.4٪ في عام 2022 إلى 2.8٪ في عام 2023 قبل أن يتعافى ببطء ليستقر عند 3٪ في 2024. كما يتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة تباطؤاً ملحوظاً لمعدل النمو ليهبط من 2.7 في 2022 إلى 1.3 في 2023.

رسم توضيحي 1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي (إبريل 2023)

وعلى مستوى الدول المتقدمة، تفسر هذه الآفاق القائمة بإعادة تطبيق الإجراءات الصارمة اللازمة لكبح التضخم، وتداعيات التدهور الأخير في الأوضاع المالية، واستمرار الحرب في أوكرانيا وزيادة التشرذم الجيو-اقتصادي. وفي الولايات المتحدة، سيؤدي تشديد الشروط النقدية والمالية إلى إبطاء النمو إلى 2.1٪ في 2022 ثم إلى 1.6٪ في 2023 و 1.1٪ في 2024 بدلاً من 5.7٪ في عام 2021. وسيحدث التباطؤ الأكثر وضوحاً في منطقة اليورو التي ستواصل الترنح من جراء أزمة الطاقة الناجمة عن الصراع في أوكرانيا. ومن المفترض أن يشهد النمو في هذه المنطقة مستوى عند 3.5٪ في 2022 قبل أن يتراجع إلى 0.8٪ في 2023.

أما على مستوى مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 3٪ في 2022 بسبب القيود الصحية وأزمة العقارات، حيث من المتوقع أن يستقر عند 5.2٪ في العام 2023. وبشكل عام، ينتظر أن يبلغ النمو في إفريقيا جنوب الصحراء 3.9٪ في 2022 و 3.6٪ في 2023. ووفقاً لتوقعات الاقتصاد العالمي، سوف ينخفض التضخم العالمي من 8.7٪ في 2022 إلى 7٪ في العام 2023، قبل أن يهبط إلى 4.9٪ في عام 2024.

لقد كان نمو حجم التجارة في عام 2022، أبطأ من المتوقع إذ وصل 2.7٪ بعد انخفاضه في الفصل الرابع من السنة. ومن المتوقع أن يرتفع حجم التداول بنسبة 1.7٪ في عام 2023 قبل أن يقفز إلى 3.2٪ في 2024.

ومع ذلك، فإن هذا التقدير يخضع إلى قدر أكبر من عدم اليقين بسبب وجود مخاطر سلبية كبيرة بما في ذلك التوترات الجيو-سياسية المتزايدة وانعدام الأمن الغذائي العالمي واحتمال حدوث تداعيات غير متوقعة جراء تشديد السياسة النقدية والمخاطر التي تؤثر على الاستقرار المالي وارتفاع مستويات الديون.

2-السياق السياسي والاقتصادي الوطني الأخير

1-2-السياق السياسي الوطني الأخير

2-1-1-البرامج الرئاسية

يأتي إعداد وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026 في سياق وطني يتميز بمناخ سياسي سلمي سمح بتنظيم انتخابات تشريعية وجهوية وبلدية شاملة وشفافة في مايو 2023. كما يأتي بعد أربع (4) سنوات من تنفيذ البرنامج الرئاسي "تعهداتي" والذي يدور حول أربعة (4) محاور استراتيجية: أ. دولة قوية وعصرية في خدمة المواطن. ب. اقتصاد سريع التكيف في وجه التحديات وماض في طريق النمو؛ ج. مجتمع فخور بتنوعه ومتصالح مع ذاته. د. تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية المنسجمة. فعلى الصعيد الاقتصادي، أتاح برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية تطوير بنى تحتية داعمة للنمو وتحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب وتطوير إمكانات القطاعات الإنتاجية وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وإعادة التشجير، وخلق فرص عمل خضراء فضلاً عن دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف).

2.1.2. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030

تدور أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حول ثلاث رافعات استراتيجية رئيسية، يتم تنفيذها من خلال خطط خمسية: 2016-2020 ، 2021-2025 و 2026-2030.

وهذه الرافعات هي:

الرافعة الاستراتيجية 1: تعزيز النمو القوي والشامل. ويتعلق الأمر بتهيئة الظروف لنمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل من خلال التحولات الهيكلية للاقتصاد والمجتمع التي تعزز ظهور القطاعات التي تخلق الثروة والوظائف ولا سيما بفضل المبادرة الخاصة والابتكار وكذلك القدرات التصديرية للبلاد وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛
الرافعة الاستراتيجية 2: تنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بهدف تحسين جودة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى والوصول إليها وتعزيز الحماية الاجتماعية ؛
الرافعة الاستراتيجية 3: تعزيز الحكامة بجميع أبعادها، من خلال تحسين كفاءة الإدارة الاقتصادية والمالية والبيئية، وتعميق اللامركزية.

2-2-السياق الاقتصادي الوطني الأخير

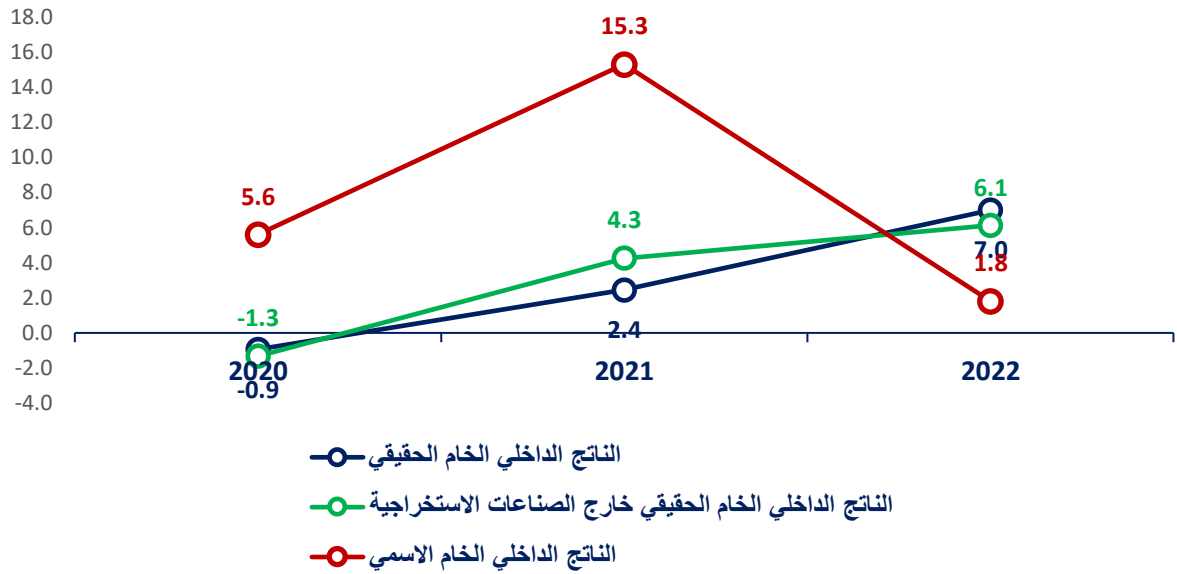
2-2-1-التطورات الاقتصادية 2020-2022

2-2-1-1-الناتج الداخلي الخام

بعد انكماشه في 2020 بمعدل نمو لحجم الناتج المحلي الإجمالي بلغ -0.9 ٪ على إثر انتشار وباء كوفيد 19، انتعش الاقتصاد في عامي 2021 و 2022 ليصل إلى 2.4 ٪ و 7 ٪ على التوالي، مقتربا من مستواه ما قبل الوباء. وعلى الرغم من أن معدل نمو الاقتصاد في عام 2021 ظل أقل من اتجاهه على المدى الطويل، فقد انخفض التأثير السلبي للوباء على النشاط الاقتصادي في عام 2021، نتيجة العدد المنخفض نسبياً من حالات كوفيد 19 والتقدم فيما يتعلق باللقاحات وإجراءات صحية حكومية أقل صرامة مما كانت عليه في عام 2020، إضافة إلى تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية (برنامج أولوياتي، البرنامج الرعوي... إلخ). وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي باستبعاد الصناعات الاستخراجية في 2020 بمعدل -1.3 ٪ قبل أن يستأنف الاتجاه التصاعدي مسجلاً معدلات نمو بلغت 4.3 ٪ و 6.1 ٪ على التوالي في عامي 2021 و 2022.

وخلال الفترة 2020-2022، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعاً بقطاع الخدمات بمتوسط 40 ٪، منها 42 ٪ عبر خدمات أخرى و 28 ٪ متأتية من التجارة. ومن حيث القيمة الاسمية، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بقدر كبير في 2021، حيث بلغ معدل النمو التقديري 15.3 ٪ مقابل 5.6 ٪ في عام 2020 قبل أن يتباطأ إلى 1.8 ٪ في عام 2022. ويرجع هذا التطور إلى الزيادة القياسية في أسعار المواد الخام على المستوى العالمي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات، لا سيما خام الحديد الذي ارتفع إلى 50 ٪، ليشكل 66 ٪ من قيمة الصناعات الاستخراجية بدلاً من 54 ٪ في عام 2021.

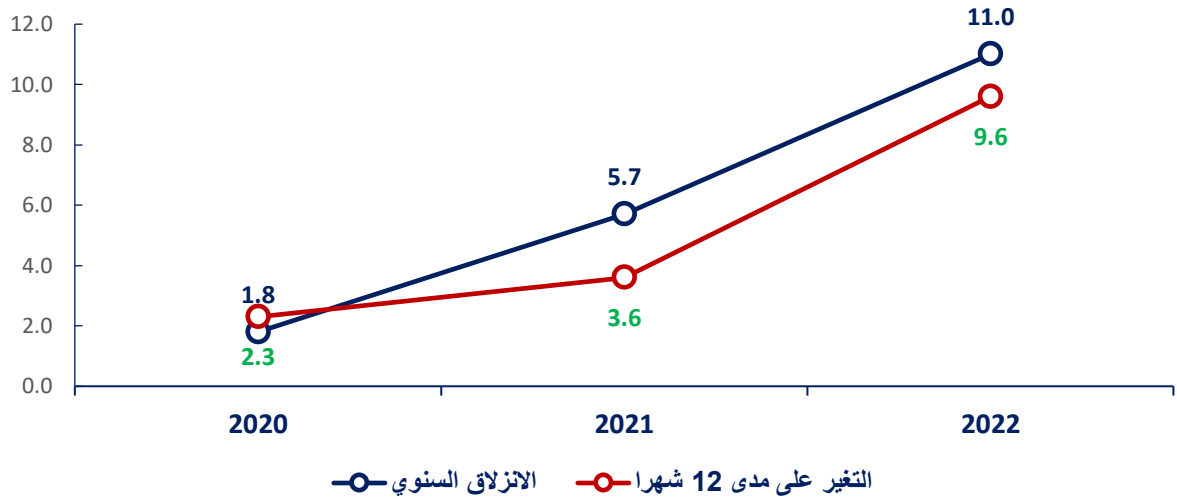
رسم توضيحي 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2020-2022



2.1.2.2. التضخم

لقد ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي من 1.8٪ في عام 2020 إلى 11٪ في عام 2022 بالإضافة إلى معدل للتغير على مدى 12 شهرًا والذي تطور من 2.3٪ في عام 2020 إلى 9.6٪ في عام 2022. ويرجع السبب الرئيس لهذه الزيادة إلى استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد تراجع وباء كوفيد-19 وإلى تسارع وتيرة زيادات الأسعار في أعقاب الصراع الروسي الأوكراني في عام 2022.

رسم توضيحي 3 معدل التضخم 2022-2020



2-1-3-2. وضعية الديون في الفترة 2022-2020

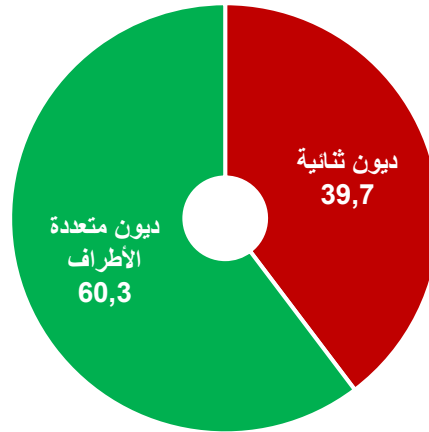
أولاً- إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2022

يقدر إجمالي الدين العام في نهاية ديسمبر 2022 بنحو 169.561,2 مليون أوقية، أي بزيادة قدرها 4٪ مقارنة بسنة 2021 ونسبة دين تبلغ 44.5٪ بالقيمة الاسمية و 35.9٪ بالقيمة الحالية. أما متوسط تكلفة المحفظة فهو منخفض نسبياً (2.1٪).

أ- الدين الخارجي

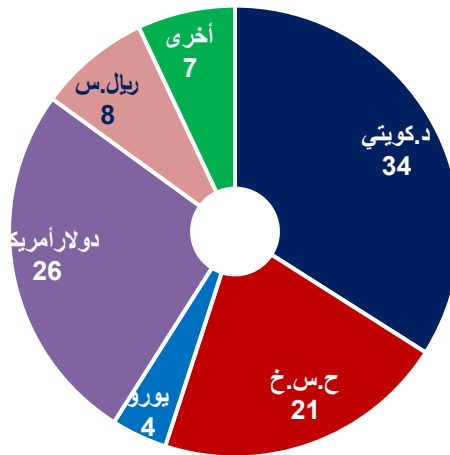
في نهاية ديسمبر 2022، بلغ الدين الخارجي المستحق على موريتانيا 146.559,7 مليون أوقية، أي 86.4٪ من إجمالي الدين. وهي مقسمة إلى 60٪ ديون لدائنين متعددي الأطراف و 40٪ للدائنين الثنائيين كما هو موضح أدناه.

رسم توضيحي 4 توزيع الديون في نهاية عام 2022 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية)



يهيمن الدولار الأمريكي والعملة المرتبطة به على هيكل الدين بالعملة الأجنبية (68٪). ويوضح هذا التفصيل أكثر في الرسم البياني أدناه.

رسم توضيحي 5 توزيع إجمالي الدين في نهاية عام 2022 حسب العملات الرئيسية (بالنسبة المئوية)



وبالنسبة لإجمالي الديون، فإن محفظة موريتانيا معرضة بشكل كبير لمخاطر أسعار الصرف بحوالي 86.4٪، مدفوعة بالدولار الأمريكي.

وقد تم التعاقد على جميع الديون الخارجية بمعدلات ثابتة. وعلاوة على ذلك، فإن الديون الخارجية ميسرة في المتوسط. وبالتالي فإن مخاطر إعادة التمويل التي قد تنتج عن بلوغ الاستحقاق تظل معتدلة. وعلى كل حال، ستمثل استحقاقات الديون التي بلغت آجالها في عام 2023 حوالي 6.1٪ فقط من الدين الخارجي.

ب- الدين المحلي

بلغ الدين المحلي المستحق 23.001,5 مليون أوقية في نهاية عام 2022. وينقسم الدين المحلي، المقوم بالكامل بالعملة المحلية، إلى مكونين: سندات الخزنة (30٪) والديون التقليدية (70٪) تجاه البنك المركزي. وهو دين بمعدل ثابت أيضا.

بيد أنه مع استحقاق 29.8٪ من إجمالي الدين المحلي في عام 2023، فإن مخاطر أسعار الفائدة وكذلك مخاطر إعادة التمويل تعتبر كبيرة لهذه الفئة من الديون ومما يفاقم هذه المخاطر الطابع شبه البدائي للسوق الداخلية.

ثانياً- مؤشرات التكلفة والمخاطر لحافضة الديون الحالية في نهاية عام 2022

تم حساب مؤشرات التكلفة والمخاطر في نهاية عام 2022 من أجل تسليط الضوء على نقاط الضعف في الدين الحالي. حيث نلاحظ أن أهم مؤشرين هما:

- التعرض العالي لمخاطر أسعار الصرف (86.4٪ من المحفظة بالعملة الأجنبية).
- مخاطر معدل الفائدة وإعادة التمويل المرتبطة بحقيقة أن 29.8٪ من الدين الداخلي، وخاصة سندات الخزينة، مستحقة في عام 2023. ونلاحظ أيضاً أن نسبة الدين تبلغ 44.5٪ بالقيمة الاسمية. وهذا المعدل نفسه بالقيمة الحالية (35.9٪) مقترناً بمتوسط سعر الفائدة المرجح لإجمالي الدين (2.1٪) يشير إلى الطبيعة الميسرة للغاية للمحفظة.

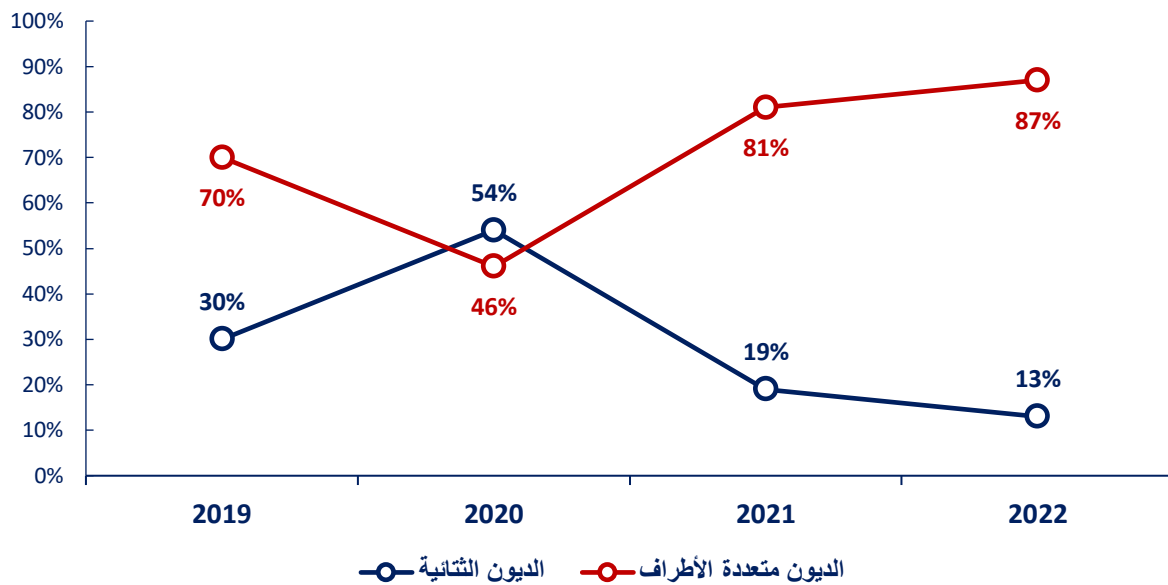
ثالثاً- مصادر التمويل

يُظهر تطور السحوبات - الفعلية والمتوقعة - من 2019 إلى 2022 رغبة السلطات في اللجوء أكثر إلى الدائنين متعددي الأطراف الميسرين على حساب الديون الثنائية. وهذا يتماشى مع توجهات سياسة البلد الهادفة إلى الحفاظ على القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال إعطاء الأولوية للتمويل الميسر.

وفيما يتعلق بالدائنين متعددي الأطراف، ارتفع مؤشر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي كان منخفضاً في العام 2020 (10٪ مقابل 55٪ في 2019) إلى 56٪ في 2021 ليصل إلى 59٪ في 2022. فيما ارتفع مؤشر البنك الإسلامي للتنمية الذي ظل شبه راكد من 2019 إلى 2021 إلى 12٪.

أما فيما يتعلق بالأطراف الثنائية، فقد بقي الصندوق السعودي و الصندوق الكويتي متصدرين عند أفق 2022.

رسم توضيحي 6 تطور السحوبات من 2019 إلى 2021



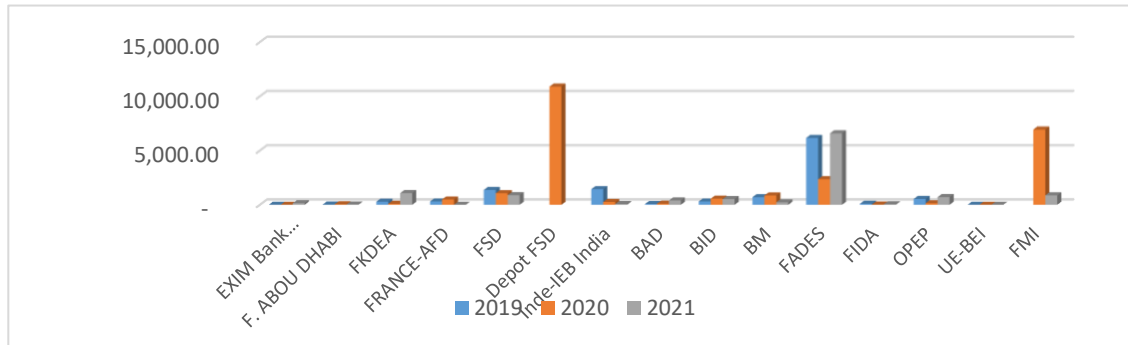
وخلال عامي 2019 و2020، جاءت أكبر السحوبات من المساعدة التي قدمها الدائنون لدعم التدابير التي اتخذتها بلادنا للتخفيف من الآثار الضارة لوباء كوفيد-19، على الصعد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

في عام 2020، تم القيام بأهم السحوبات، من ناحية من طرف الصندوق السعودي بمبلغ 11.958 مليون أوقية بما في ذلك 10.893 مليون أوقية متأتية من اتفاقية إعادة الهيكلة الموقعة في 10 ديسمبر 2020 فيما يتعلق بالودائع التي قدمها الدائن السعودي لدى البنك المركزي. وتجسد هذه الاتفاقية الوقف الاختياري لسداد خدمة الديون المستحقة من مايو 2020 إلى يونيو 2021، التي قررت مجموعة العشرين. ومن شأن هذا التعديل أن يؤدي إلى إطالة فترة السماح ويقلل من معدل الفائدة ؛ ومن ناحية أخرى، من قبل صندوق النقد الدولي بمبلغ 6.929 مليون أوقية (ما يعادل 95,68 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) في إطار المرحلة الثانية من اتفاقية

التسهيل الموسع للإقراض الذي يمنح البلاد 90 ٪ من حصتها لدعم جهود التعافي في مواجهة وباء كوفيد-19 والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 353.2 مليون أوقية.

وقد مكن هذا التمويل بلدنا من تحسين رصيد الميزانية وتثبيت الدين وزيادة الاحتياطيات الدولية.

رسم توضيحي 7 السحوبات (2019-2021) من طرف الممولين (ملايين الأوقية)



إن سياسة التمويل في 2021 و 2022 مستوحاة إلى حد كبير من التوجه الذي تم اتخاذه في العام 2020. وهكذا نجد في 2021، 6.585 مليون أوقية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 1.074 مليون أوقية من الصندوق الكويتي وبالطبع 866 مليون أوقية من صندوق النقد الدولي برسم الدفعة الثالثة والأخيرة من اتفاقية التسهيل الموسع للإقراض. وفيما يتعلق بالعام 2022، نجد نفس الدائنين كما في عام 2021 (5.830 مليون أوقية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 980 مليون أوقية للصندوق الكويتي) باستثناء صندوق النقد الدولي للأسباب المذكورة أعلاه والذي تم استبداله بالبنك الإسلامي للتنمية- 1.148 مليون أوقية.

3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2026-2023

3-1- النظرة السياسية

3-1-1- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2025-2021

اعتمدت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات في 1 أغسطس 2022 خطة العمل الخمسية الثانية (2021-2025) لتنفيذ الاستراتيجية. وسيتم توجيه رافعات الاستراتيجية خلال هذه الفترة على النحو التالي:

الهدف من الرافعة الاستراتيجية 1 هو تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل من خلال تهيئة الظروف اللازمة للتحويل الهيكلي للاقتصاد والمجتمع الذي يشجع على:

- ظهور وتعزيز القطاعات التي تخلق الثروة والوظائف القادرة على ضمان الإدماج الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي لا سيما من خلال المبادرة والابتكار الخاصين.

- التنمية المستدامة وحماية البيئة.

- إنشاء البنية التحتية اللازمة للنمو.

الهدف من الرافعة الاستراتيجية 2 هو تعزيز تنمية رأس المال البشري القادر على تسهيل النمو الاقتصادي وتحقيق أقصى استفادة منه من خلال :

-زيادة الوصول إلى التعليم والتكوين المهني وجودتهما .

- تحسين ظروف الوصول إلى الخدمات الصحية .

- ترقية التشغيل والشباب والثقافة ودعم الفئات الأكثر هشاشة.

وتهدف الرافعة الاستراتيجية 3 إلى تعزيز الحكامة بجميع أبعادها ولا سيما من خلال:

-ترسيخ سيادة القانون والديمقراطية.

- التماسك الاجتماعي والإنصاف والأمن واحترام حقوق الإنسان .

- كفاءة التسيير الاقتصادي والمالي والاستفادة من العائد الديمغرافي.

تهدف وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط هذه، الذي تتزامن مع السنوات الثلاث (3) الأخيرة من الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى بناء إطار مالي مستدام يسمح بتعبئة الموارد في منظور ثلاث سنوات وتخصيصها الأمثل سبيلا

إلى تجسيد الإرادة والتوجهات الاستراتيجية للحكومة. كما تهدف إلى تعزيز الصلة متعددة السنوات بين قوانين المالية ورؤية التنمية للدولة. وفي هذا الصدد، سيتم توجيه الموارد نحو الأولويات الإستراتيجية متعددة السنوات المحددة في برنامج تعهداتي ودمج برنامج الأولويات الموسع وخطة التضامن الوطني (خطة إنصاف) والاتساق مع خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

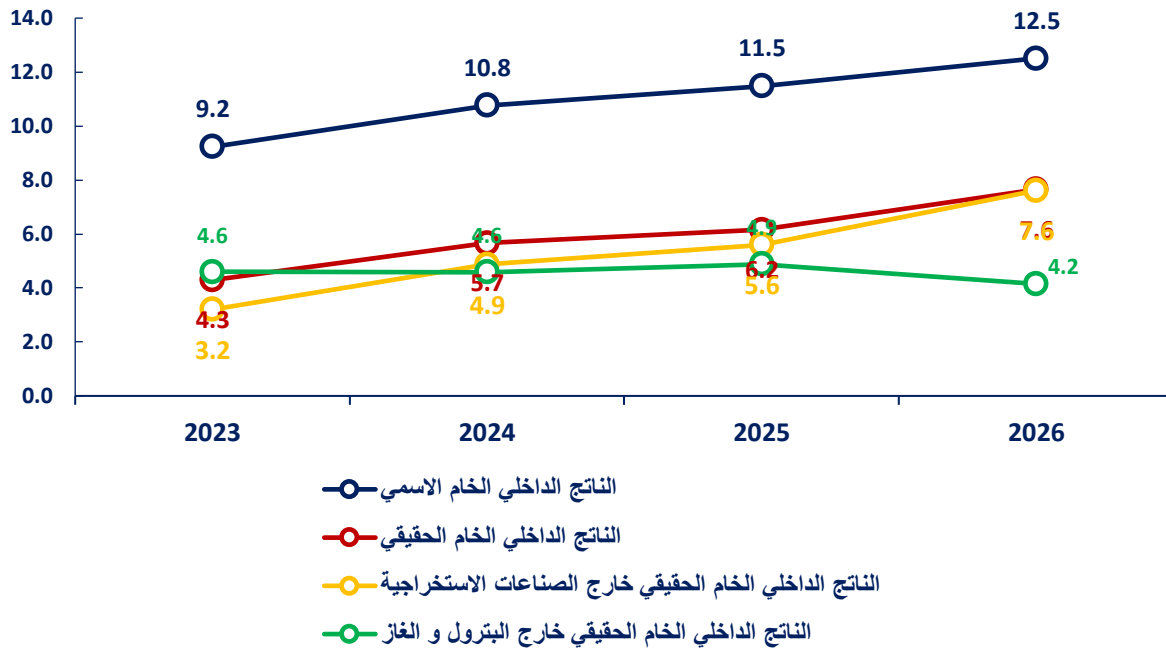
2-3- التوقعات الاقتصادية 2023-2026

ستركز السياسة الاقتصادية على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية. وسيشمل ذلك زيادة الاستثمار في البنية التحتية والنفقات الاجتماعية على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية من أجل تعزيز رأس المال البشري وتوطيد إطار السياسة الاقتصادية مع ترسيخ الحكامة والشفافية وبيئة الأعمال. وفيما يتعلق بالدين العام، سيركز الهدف الرئيس على تغطية احتياجات الدولة التمويلية بتكلفة أقل ومخاطر أقل بغية ضمان القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل.

3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي

تبدو الآفاق الاقتصادية واعدة. وهكذا ينتظر أن يأخذ النمو الاقتصادي مساراً تصاعدياً يتراوح من 4.3٪ في 2023 إلى 7.6٪ في 2026 بمتوسط 5.9٪ خلال الفترة 2023-2026. ويرجع هذا النمو الجيد بشكل رئيسي إلى استئناف الإنتاج في الصناعات الاستخراجية و البداية المتوقعة لإنتاج الغاز من حقل السلخفاة -أحميم الكبير.

رسم توضيحي 8 تطور الناتج المحلي الخام



3-2-1-1- القطاع الأولي:

4. يتوقع أن يشهد القطاع الأولي زيادة بنسبة 5.7٪ في المتوسط خلال الفترة 2023-2026، بعد القفزة الملحوظة بواقع 23٪ في العام 2022، نتيجة لأداء قطاعي الزراعة والصيد. وفي الواقع، ارتفع إنتاج الحبوب بنسبة 13.5٪ إلى 557.6 ألف طن خلال حملة 2023/2022، مدفوعة بشكل أساسي بزيادة إنتاج الذرة الرفيعة والدخن والذرة بفضل هطول الأمطار الجيد في 2022. وقد سمحت الجهود التي بذلتها السلطات العامة في 2022، إلى الوصول إلى مستوى إنتاج يغطي 89٪ من احتياجاتنا من الأرز مقابل 82٪ في عام 2019، و 35٪ من الحبوب التقليدية مقابل 32٪ في عام 2019.

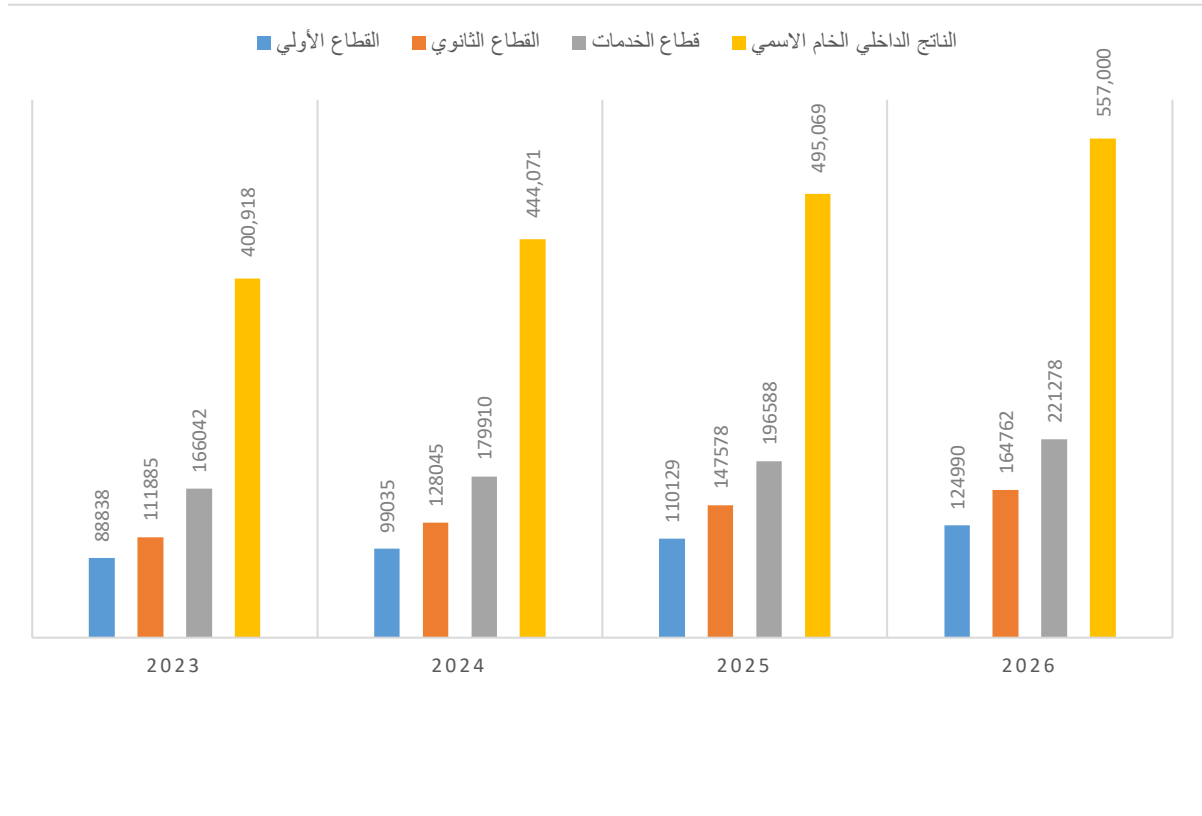
3-2-1-2-3-2-القطاع الثانوي

يتوقع أن يتعزز النمو في القطاع الثانوي ليصل إلى أكثر من 7.5٪ في المتوسط بين عامي 2023 و 2026 بعد تسجيل انتعاش وصل إلى 6.2٪ في عام 2022. وسيدعم هذا النمو استثمارات اسنيم وإنتاج الغاز على الرغم من أن المرحلة الأولى ستكون خجولة إلى حد ما ولكن أيضًا من خلال ديناميكية الاستثمارات في البنية التحتية الطرقية.

3-2-1-2-3-3-قطاع الخدمات

فيما يتعلق بالقطاع الثالث، تباطأ نموه إلى 3.3٪ في عام 2022 بسبب انخفاض القيمة المضافة لفرع التجارة والاتصالات ومن المتوقع أن يتعافى إلى 6.5٪ في المتوسط خلال الفترة 2023-2026 بفضل الانخفاض المتوقع في مستوى الأسعار.

رسم توضيحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية



3-2-2-2-3-التضخم

من المتوقع أن يصل التضخم إلى 9٪ في عام 2023 و 7٪ في عام 2024 بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية قبل أن يستقر في حدود 6.8٪ برسم 2025 و 2026.

3-2-3-3-استراتيجية الديون 2023-2025

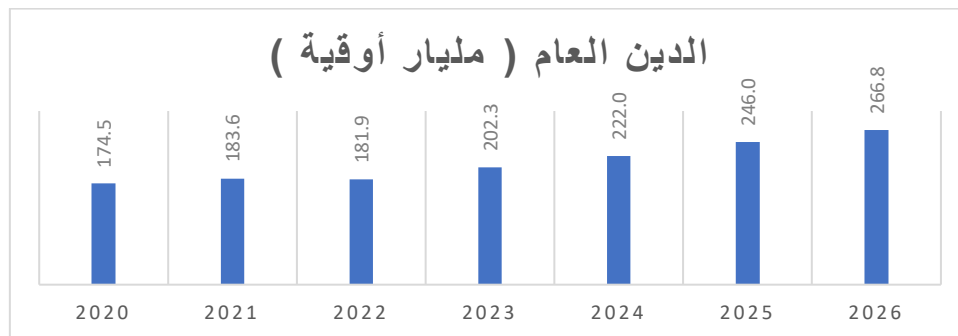
من أجل تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة، ستواصل الحكومة تفضيل اللجوء إلى الموارد الميسرة وشبه الميسرة مع اللجوء المدروس إلى القروض التجارية اللازمة لتمويل بعض مشاريع التنمية. وستبذل جهود للحصول على تمويل خارجي بشروط ميسرة وشبه ميسرة وحشده من مصادر متعددة الأطراف وثنائية تكملها، عند الاقتضاء، قروض تجارية من أجل تنفيذ استراتيجية الديون هذه بنجاح. ويعد الانتهاء مؤخرًا من برنامج اقتصادي ومالي مدته ثلاث سنوات (2023-2025) مع صندوق النقد الدولي خطوة مهمة لدعم هذه الجهود. وعلى المستوى المحلي، تخطط السلطات لوضع خطة عمل لتطوير سوق للسندات المالية الحكومية وفق إجراءات قصيرة الأجل يتم تنفيذها، من قبيل إعداد ونشر جدول زمني لإصدار أذون وسندات الخزانة واستراتيجية تحسيس إزاء السوق لإدخال وإصدار سندات الخزانة بنجاح اعتبارًا من عام 2023 من أجل تقليل مخاطر إعادة التمويل المرتبط بالديون المحلية.

واعتبارًا من عام 2022، استأنفت خدمة الدين مسارها الطبيعي مع اتجاه تصاعدي خاصة لعام 2023. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى استئناف سداد الديون المتراكمة خلال فترة التعليق.

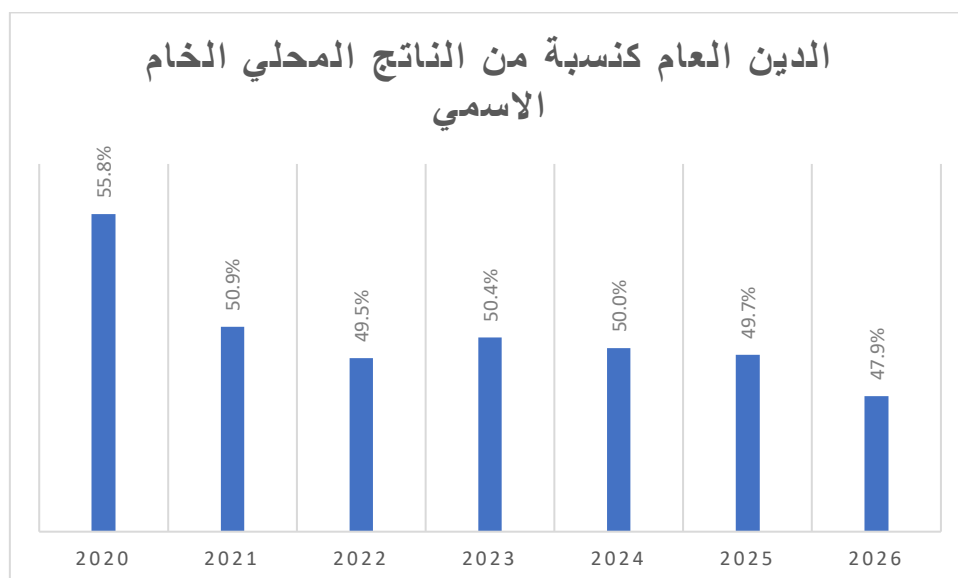
رسم توضيحي 10 تطور خدمة الدين



رسم توضيحي 11 تطور مستوى الدين



رسم توضيحي 12 الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية

1- نظرة ورائية للموارد 2022-2020

1.1 إجمالي الموارد

يُظهر مسار الإيرادات في الفترة 2020 إلى 2022 زيادة سنوية بمعدل 23٪ في عام 2021 و 10٪ في عام 2022.

وتمثل الإيرادات الضريبية في المتوسط 57.9٪ خلال الفترة من 2020 إلى 2022. وبالمقابل، تشكل الإيرادات غير الضريبية المورد الثاني لميزانية الدولة على مدى السنوات الثلاث 2020 و 2021 و 2022 ، بنسبة 31٪ في المتوسط.

جدول 1 تطور إجمالي الإيرادات 2022-2020

2022	2021	2020	بمليارات الأوقية
88.92	80.79	65.69	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)
86.68	79.21	65.09	الإيرادات والهبات غير النفطية
80.29	71.64	58.92	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
48.99	47.65	38.31	إيرادات الضرائب
31.26	23.99	20.61	الإيرادات غير الضريبية
6.35	7.57	6.17	الهبات
2.24	1.58	0.6	إيرادات النفط

1-1-1-1 تطور الإيرادات الضريبية 2022-2020

بعد أن شهدت زيادة بنسبة 24٪ في عام 2021 مقارنة 2020 ، بسبب أداء الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ولا سيما ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات التي شكلت على التوالي، 12.98 مليار أوقية و 4.7 مليار أوقية، شهدت الإيرادات الضريبية تباطؤاً طفيفاً بمعدل نمو 5٪ في عام 2022 ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض إيرادات الضرائب على السلع والخدمات التي سجلت نمواً بنسبة 3٪ في عام 2022 بدلاً من 27٪ في 2021.

وقد حققت الإيرادات الضريبية في 2020 حوالي 38.30 مليار أوقية مقابل توقع 33.65 مليار، أي بمعدل تحصيل بنسبة 113.83٪. وقد حصل هذا الأداء الجيد بفضل جهود التحصيل التي تم بذلها و كذلك إنتاجية القطاعات الأقل تأثراً بالأزمة مثل قطاع التعدين والاتصالات، فضلاً عن أنواع الإيرادات التي تعتمد على إنجازات السنة السابقة ولا سيما الضريبة على الأرباح الصناعية التجارية.

وقد استمرت هذه الجهود في عام 2021 بمعدل تحصيل قدره 110٪ قبل أن يتقلص إلى 92٪ في عام 2022 بعد الاضطرابات في سلاسل التوريد المتعلقة بالأزمة في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بنسب الإيرادات الضريبية مقارنة ببعض المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية، لوحظ أن العبء الضريبي بلغ في المتوسط 12.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و 19.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية خلال الفترة 2020-2022. وعلاوة على ذلك، بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات غير النفطية للفترة نفسها 59٪.

1-1-2- تطور الإيرادات غير الضريبية

على الرغم من تدهور عائدات الصيد بنسبة 20٪ في سنة 2021، فقد زادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10٪ مقارنة بسنة 2020، من 13.21 مليار أوقية إلى 14.52 مليار أوقية، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة الدخل من المؤسسات العمومية (أرباح الأسهم المدفوعة للدولة)، ولا سيما تلك الخاصة بـ اسنيم (4.5 مليار أوقية)، والتي سجلت زيادة بنسبة + 147٪. كما زادت الإيرادات المعدنية بنسبة 45٪ مقارنة بعام 2020 لتصل إلى 2 مليار أوقية.

وفي سنة 2022، زاد إجمالي الإيرادات غير الضريبية بمعدل 56٪ مقارنة بعام 2021، منها 55٪ تمثل دفع أرباح من شركة اسنيم إضافة إلى زيادة في عائدات الصيد بلغت 17٪.

وبرسم السنة المالية 2022، انخفضت إيرادات رأس المال مقارنة بعام 2021، حيث انتقلت من 1.97 مليار أوقية إلى 0.05 مليار أوقية، أي بانخفاض قدره 97.5٪. وبلغت الإيرادات المتأتية من مبيعات التراخيص الخلوية 1.82 مليار أوقية كما زادت مبيعات الأراضي بنسبة 71٪ منتقلة من 0.082 مليار أوقية في عام 2020 إلى 0.14 مليار أوقية في عام 2021. وتمثل إيرادات النفط والغاز الإتاوات والضرائب والرسوم التي تدفعها شركات النفط ودعم التكوين وتطوير قطاع المحروقات والفوائد المستلمة على استثمارات أصول الصندوق الوطني للإيرادات النفطية (FNRH) لدى المؤسسات المالية الدولية والإيرادات المتعلقة بمشروع السلفاة آحميم.

وبرسم السنة المالية 2022، سجلت الإيرادات النفطية مبلغ 2.24 مليار أوقية، بما في ذلك 1.02 مليار أوقية من عائدات الغاز. ومقارنة بالسنتين الماليتين 2021 و 2020، سجلت الإيرادات النفطية على التوالي زيادة بنسبة 15.5٪ و 94.8٪.

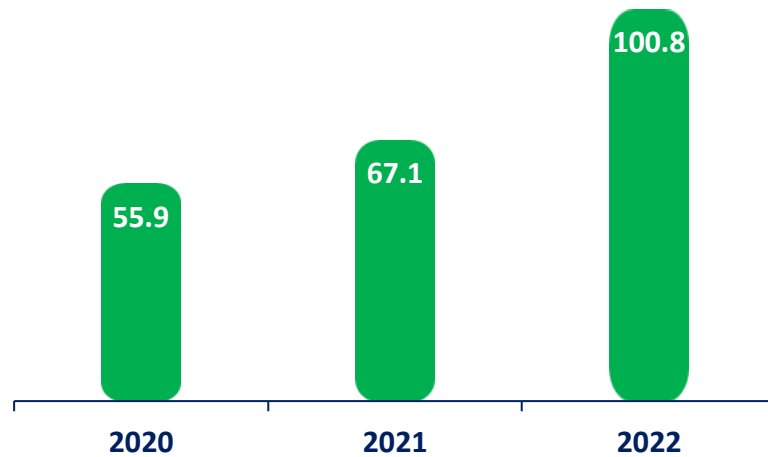
1-1-3- تطور الهبات

بلغ دعم الميزانية من هبات المشاريع 6.17 مليار أوقية و 7.57 مليار أوقية و 6.35 مليار أوقية على التوالي في 2020 و 2021 و 2022.

وفي سنة 2021، وصلت الموارد الخارجية إلى 7.57 مليار أوقية، بزيادة قدرها 23٪ مقارنة بعام 2020. وعلى الرغم من زيادة منح المشاريع، انعكس الاتجاه في الهبات في عام 2022 بسبب عدم أهلية بلدنا للحصول على دعم المؤسسة الدولية للتنمية.

2- نظرة ورائية للنفقات 2020-2022

تمت صياغة هذا الاسترجاع للإنفاق العام للفترة 2020-2022 على أساس قانون تسوية ميزانية 2020، ومشروع قانون تسوية ميزانية 2021 و جدول العمليات المالية للدولة في ديسمبر 2022.



تُظهر النفقات المنفذة على ميزانية الدولة اتجاهًا تصاعديًا من سنة 2020 إلى 2022، حيث ارتفعت من 55.9 مليار أوقية في عام 2020 إلى 100.8 مليار أوقية في سنة 2022، أي بزيادة قدرها 80.30٪. وسجلت سنة 2021 مستوى إنفاق قدره 67.1 مليار أوقية. وبلغت نفقات التشغيل والاستثمار من الميزانية العامة للدولة (باستثناء الحسابات الخاصة) 65.7 مليار أوقية بزيادة كبيرة مقارنة بسنة 2020 بلغت 20٪، مما يعكس السياسة المالية للدولة التي تهدف إلى دعم استئناف النشاط الاقتصادي والتخفيف من آثار الأزمة الصحية على الفئات السكانية الأكثر ضعفًا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى لامركزية وتبسيط تنفيذ النفقات في سنة 2021 وهو ما ساهم في تنفيذ أكثر سلاسة للميزانية. وفي سنة 2022، يرجع التطور الملحوظ في مستوى إنفاق الميزانية العامة للدولة إلى زيادة الدعم والتحويلات الأخرى وكذلك نفقات رأس المال وصافي القروض بنسبة 59٪.

1-2- النفقات الجارية

لقد زادت نفقات التشغيل بنسبة 18.3٪ و 39.4٪ على التوالي في سنتي 2021 و 2022. ومثلت هذه النفقات 65٪ و 64٪ و 60٪ من إجمالي نفقات الميزانية العامة للدولة على التوالي في 2020 و 2021 و 2022.

1-2-1- الرواتب والأجور

بالنسبة لسنة 2021، بلغت النفقات على الأجور والرواتب 18.82 مليار أوقية مقابل 16.71 مليار أوقية في سنة 2020 بزيادة قدرها 12.6٪. وفي 2022، حافظ هذا التطور على نفس الاتجاه بتسجيله بمعدل 12٪ مقارنة بسنة 2021. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة كتلة الأجور، خاصة بعد الاكتتابات في الإدارة العامة ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة. وقد انخفضت كتلة الأجور كنسبة مئوية من الإيرادات الضريبية من 44٪ في سنة 2020 إلى 39٪ في سنة 2021 قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 44٪ في سنة 2022. وأظهرت كتلة الأجور فيما يتعلق بإنفاق الدولة مسارًا متناقصًا؛ 30٪ في 2020 و 28٪ في 2021 و 21٪ في 2022.

2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات

بلغ تنفيذ النفقات على السلع والخدمات في سنتي 2020 و 2021 87٪ بمعدل نمو 32.9٪. وزاد هذا الاتجاه في عام 2022 ليبلغ معدل تنفيذ نسبته 90٪ وتباطأ من حيث التطور إلى 19٪ مقارنة بسنة 2021.

1-2-3- الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى

بلغت الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى 6.38 و 9 مليار أوقية على التوالي خلال سنتي 2020 و 2021، أي بزيادة قدرها 41.1٪. وفي 2022، بلغ غلاف الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى 20.6 مليار أوقية. ويعزى هذا التطور إلى سياسة الاستجابة للأزمة الصحية وزيادة أسعار الطاقة وكذلك المواد الغذائية.

1-2-4- أعباء الدين العام

بلغت أعباء الدين العام 2.26 مليار أوقية في سنة 2020 لتصل إلى 2.17 مليار أوقية في 2021، بانخفاض قدره 4٪. وفي 2022، وصلت هذه الأعباء إلى 3 مليارات أوقية، بزيادة قدرها 38.2٪. وانتقلت نسبة أعباء الدين العام إلى النفقات العامة من 4٪ في 2020

إلى 3% في 2021 و 2022. وفيما يتعلق بتطور النسبة المذكورة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فقد بلغت 0.9% و 0.8% و 0.8% على التوالي في 2020 و 2021 و 2022. وسجلت نسبة أعباء الدين العام إلى الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 2020 إلى 2022 على التوالي معدلات 6% و 5% و 6.3%. وقد تطورت هذه النسبة فيما يتعلق بالصادرات من 1.8% إلى 2.3% للفترة من 2020 إلى 2022.

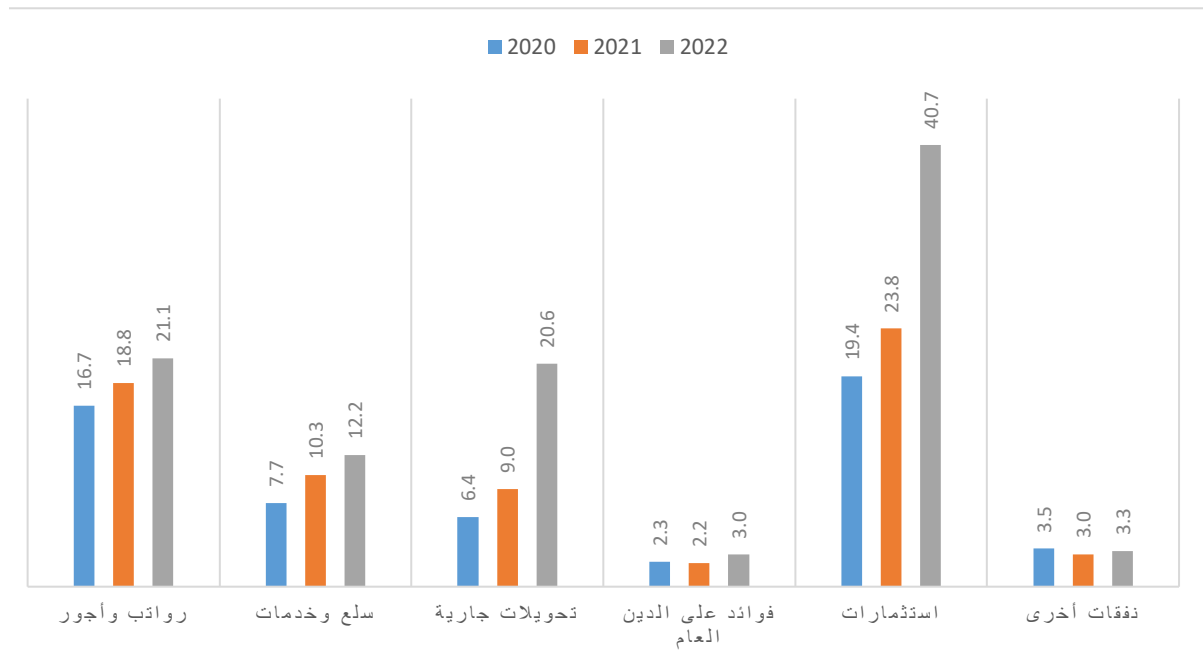
2-1-5- الاعتمادات غير الموزعة

في سنة 2022، بلغ تنفيذ الاعتمادات غير الموزعة ما قيمته 1.3 مليار أوقية، مقارنة بـ 1.61 و 2.32 مليار أوقية على التوالي في 2021 و 2020. ويفسر هذا الاتجاه النزولي من خلال التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية والمصادقية في ميزانية الدولة وكذلك كفاءة تخصيص الموارد.

2.2. النفقات الاستثمارية

في سنة 2022، زادت النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض بنسبة 71% تقريباً مقارنة بعام 2021، مدفوعة بشكل أساسي بالاستثمارات الممولة من الموارد الداخلية. وفي سنة 2021 زادت هذه النفقات مقارنة بعام 2020 بنسبة 23.1%، منها 78.4% ممولة على موارد محلية.

رسم توضيحي 14 تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2020-2022 بمليارات الأوقية



3. تنفيذ الميزانية عند نهاية مارس 2023

بدأ تنفيذ الميزانية لسنة 2023 في سياق دولي تميز بتواصل الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والطاقة. وفيما يتعلق بالنفقات، فقد بدأ تنفيذها لأول مرة خلال شهر يناير.

3-1- إيرادات الميزانية

بلغ إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط) التي تم حشدها برسم الفصل الأول من سنة 2023 ما قيمته 16.35 مليار أوقية، أي بمعدل تنفيذ 16% مقابل 13.85 مليار أوقية في الفصل الأول من 2022، أي بزيادة قدرها 18%.

وبعود سبب الزيادة في الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها في الربع الأول من 2022 و 2023 بشكل أساسي إلى الضرائب على الأرباح وصافي الدخل بنسبة 13% والضرائب على السلع والخدمات بنسبة 11% والضرائب المفروضة على التجارة الدولية بنسبة 19%؛ مما يشير إلى مستوى جيد لتعبئة الإيرادات لسنة 2023. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تحقيق الإيرادات غير الضريبية في نهاية مارس 2023 تدهور بمقدار 0.83 مليار أوقية، أي -36%. ويعزى هذا التدهور بشكل أساسي إلى عائدات الصيد التي سجلت عجزاً قدره 0.74 مليار أوقية أي 89% من إجمالي الانخفاض في الإيرادات المذكورة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022. وقد بلغت الهبات 2.74 مليار أوقية في نهاية مارس 2023، منها 2.01 مليار أوقية كمساعدة للميزانية.

3-2- النفقات وصافي القروض

تقترب النفقات وصافي القروض المنفذة في الربع الأول من سنة 2023 من 17.77 مليار أوقية، مقابل 7.86 مليار أوقية في سنة 2022، أي بمعدل نمو 126%. أما نسبة تنفيذ هذه النفقات فقد تضاعفت خلال فترة المقارنة من 8.92% إلى 16%. ويمثل هذا التحسن غير المسبوق أول مكسب من افتتاح تنفيذ الميزانية في يناير 2023 مقارنة بشهر مارس لعام 2022. ويعزى هذا الاتجاه التصاعدي بشكل خاص إلى الإنفاق الرأسمالي وصافي القروض الذي نما بنسبة 154%، مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمارات الممولة محلياً التي ارتفعت من 0.08 مليار في نهاية مارس 2022 إلى 2.83 مليار في نهاية مارس 2023، أي بزيادة قدرها 3574%. كما ارتفعت النفقات الجارية بمعدل 125% لنفس الفترة المذكورة أعلاه، مدفوعة على التوالي بالسلع والخدمات والتحويلات الجارية.

3.3 الرصيد الميزانوي

سجل رصيد الميزانية الإجمالي في نهاية مارس 2023 عجزاً قدره 1.42 مليار أوقية، نتيجة الافتتاح المبكر للميزانية، مقابل فائض بنحو 6 مليار أوقية في نهاية مارس 2022، أي بمعدل تدهور بنسبة 124%.

جدول 2: العمليات المالية للدولة للفصل الأول من العامين 2022 و 2023 بمليارات الأوقية

Δ%	الفارق	فصل 1- 2022	فصل 1- 2023	
18%	2.5	13.85	16.35	إجمالي الإيرادات والمنح (بما في ذلك عائدات النفط)
17%	2.24	13.47	15.71	الإيرادات والهبات غير النفطية
2%	0.25	12.72	12.96	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
10%	1.09	10.39	11.47	الإيرادات الضريبية (باستثناء النفط)
13%	0.53	3.91	4.44	الضرائب على الدخل والأرباح
11%	0.46	4.18	4.64	ضرائب السلع والخدمات
19%	0.32	1.71	2.03	ضرائب التجارة الدولية
-36%	-0.21	0.58	0.37	الإيرادات الضريبية الأخرى
-36%	-0.83	2.32	1.49	الإيرادات غير الضريبية
-66%	-0.74	1.13	0.39	إيرادات الصيد
-95%	-0.12	0.13	0.01	إيرادات المعادن
-92%	-0.08	0.09	0.01	الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة
-100%	-0.09	0.09		اسنيم
				البنك المركزي وغيرها
				موريتيل
				ميناء انواكشوط المستقل
	0.01		0.01	ميناء انواذيبو
				الديون المرجعة والتحصيلات
				حقوق التنقيب عن المعادن
6%	0.03	0.6	0.63	حسابات خاصة
759%	0.06	0.01	0.07	إيرادات رأس المال
5%	0.02	0.37	0.39	أخرى

265%	1.99	0.75	2.74	هبات
-3%	-0.02	0.75	0.73	هبات مشاريع
	2.01		2.01	دعم الميزانية
-100%	-0.01	0.01		إيرادات استثنائية
126%	9.91	7.86	17.77	نفقات وصافي إقراض
125%	7.48	5.97	13.45	نفقات جارية
27%	1.3	4.78	6.08	أجور ورواتب
4031%	3.63	0.09	3.72	سلع وخدمات
2092%	2.14	0.1	2.24	تحويلات جارية
28%	0.11	0.38	0.49	فوائد على الدين العام
-96%	-0.34	0.35	0.01	الخارجي
864%	0.26	0.03	0.3	الداخلي
	0.63		0.63	حسابات خاصة
154%	2.42	1.57	3.99	نفقات رأسمال وصافي إقراض
-22%	-0.33	1.49	1.16	استثمارات على موارد خارجية***
3574%	2.75	0.08	2.83	استثمارات على موارد داخلية بما فيها (ص.ت.ا.ت)
2%	0.01	0.32	0.33	إعادة هيكلة وصافي إقراض
1836%	0.11	0.01	0.11	احتياطات مشتركة
	0.17		0.17	نفقات أخرى
-199%	-9.66	4.86	-4.8	الرصيد غير النفطي التبرعات غير مشمولة (عجز -)
-137%	-7.67	5.61	-2.06	الرصيد غير النفطي وشملت التبرعات (عجز -)
-155%	-10.42	6.7	-3.72	الرصيد الأساسي غير النفطي (عجز -)
-180%	-9.4	5.24	-4.16	الرصيد الإجمالي؛ الهبات غير مشمولة (عجز -)
-124%	-7.41	5.99	-1.42	الرصيد الإجمالي؛ يشمل الهبات (عجز -)

الفصل الثالث: الإطار الميزانوي 2026-2024

1. افتراضات إطار الميزانية

يعتمد إطار الميزانية على افتراضات الاقتصاد الكلي المستندة إلى بيانات القطاع الحقيقي المقدمة من وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً في سنة 2023 بواقع 4.3%، مقارنة بـ 7% في سنة 2022 (تقديرات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، يونيو 2023). وسيكون هذا التباطؤ نتيجة تضافر عدة عوامل لا سيما ارتفاع مستوى الأسعار والسياسات الجبوسياسية وتأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري والبري. وسيظل النمو مدفوعاً بشكل أساسي بأداء الصناعات الاستخراجية ودينامية قطاع الخدمات ولا سيما التجارة والخدمات الأخرى المرتبطة جزئياً بتخفيف الأسعار.

كما يتوقع أن يستقر النمو عند 5.9% في المتوسط خلال الفترة من 2023 إلى 2026، وذلك بفضل ديناميكية القطاعات ولا سيما قطاع الصناعات الاستخراجية تحت تأثير إنتاج الغاز ولكن أيضاً الزيادة المنتظرة في إنتاج اسنيم. ومن حيث توقعات الميزانية، تم توقع إيرادات توزيعات أرباح اسنيم بناء على توزيع 45% من الأرباح المتوقعة في 2024 إلى 2026. وسيساهم هذا الافتراض، في تعزيز مرونة الميزانية خلال هذه الفترة في مواجهة الصدمات الخارجية المتعلقة بالتغير في أسعار خام الحديد.

وللتعامل مع تقلبات عائدات الغاز المتوقعة في الفترة من 2024 إلى 2026، كان التركيز على الرصيد الميزانوي الأولي غير الاستخراجي لوضعه في مسار تنازلي لجعله مستداماً بحلول عام 2026.

جدول 3: فرضيات الاقتصاد الكلي (2023-2026)

2026	2025	2024	2023	فرضيات الاقتصاد الكلي
7.6%	6.2%	5.7%	4.3%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
111,606	103,675	97,667	92,431	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار أوقية)
12.5%	11.5%	10.8%	9.2%	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
555,87	494,21	447,53	405,53	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)
6.8%	6.3%	5.9%	7.4%	استهلاك الفرد في القيمة (%)
1.7%	0.6%	31.6%	2.1%	الواردات في القيمة (%)
6.8%	6.8%	7%	9%	مؤشر أسعار المستهلك (%)

2. توجهات السياسة الميزانية

تهدف السياسة الميزانية التي توجه الإطار على المدى المتوسط للفترة 2024-2026 إلى الاستدامة المالية مع ترشيد النفقات الجارية (الإعانات غير مستهدفة) وتخفيف التقلبات المرتبطة بموارد القطاع الاستخراجي، وفقاً للالتزامات المتفق عليها بموجب البرنامج الاقتصادي والمالي 2023-2025، بدعم من تسهيل القرض الموسع والآلية الموسعة للقرض لصندوق النقد الدولي.

سيكون المركز المالي هو سقف الديون الذي سيبقي بلدنا دون عتبة الديون المرتفعة. إن تفعيل هذه الركيزة المالية يعني عجزاً أولياً غير استخراجي (بما في ذلك الهبات) بين 3.2 و 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وستحقق ذلك من خلال خفض الإنفاق الجاري إلى 13.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 18.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي بحلول سنة 2026 مع الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي عند حوالي 8.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وسيتم استخدام الهامش المالي الإضافي الناتج عن زيادة الإيرادات غير الاستخراجية أو خفض النفقات الجارية لزيادة الاستثمار العمومي وزيادة النفقات الاجتماعية المستهدفة، بحيث يظل الرصيد الأولي غير الاستخراجي دون تغيير وبما يتماشى مع الهدف المالي متوسط المدى.

كما ستعطي الأولوية للإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي والرعاية الصحية الأولية والحصول على المياه والصرف الصحي وبرامج المساعدة الاجتماعية الموجهة بشكل أفضل. وسيستمر وضع علامات للميزانية حسب الأولويات مما سيجعل من الممكن في نهاية المطاف دمج النفقات المتعلقة بالمناخ والنوع الاجتماعي على وجه الخصوص في إطار ميزانية متوسطة المدى لمكافحة تحديات المناخ وعدم العدالة بين الجنسين التي تواجه بلدنا بشكل أكثر فعالية.

2-1- إطار السياسة الميزانية

ستركز الإصلاحات على تحسين الأداء المالي وتحديث الإدارة الضريبية وتعزيز تسيير المالية العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم متابعة الإصلاحات الهيكلية الجارية.

ولتحسين شفافية الميزانية، سيتم تحديث إصدارات إحصاءات الميزانية وجدول العمليات المالية للدولة لتتوافق مع المعايير الدولية لدليل إحصاءات المالية العامة 2014 (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014). كما سيتم إنتاج جدول العمليات المالية للدولة للتجمعات المحلية في سنة 2023 بالإضافة إلى تحسين النموذج قبل النظر في إدماجه في جدول العمليات المالية للدولة. وفي الوقت نفسه، سيقام، في أقرب وقت ممكن، بوضع استراتيجية لمواصلة تحسين جودة المعلومات المحاسبية والميزانية وتحسين اتساقها وملاءمتها. وأخيراً، وفي إطار الإصلاح المحاسبي والانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق والحقوق والالتزامات المسجلة، تمت جدولة أول ميزانية افتتاحية في فاتح يناير 2024.

ومن أجل إطالة الأمد الإنتاجي للاستثمارات العامة، سوف يتم دمج مصاريف الصيانة اللازمة لهذه الاستثمارات ابتداء من قانون المالية لسنة 2024.

أ. السياسة الضريبية:

من أجل تحسين الحياد والإنصاف والكفاءة للنظام الضريبي وتعبئة إيرادات إضافية، ستتحسن السياسة الضريبية من خلال: (1) إلغاء النقاط الحرة وتقليل عدد الأنظمة الخاصة من خلال مراجعة مدونة الاستثمار ؛ (2) التخفيف من تشوهات الاقتصاد، وتحسين تعبئة الإيرادات مع الحفاظ على جاذبية بلدنا للاستثمارات الجديدة ؛ (3) مراجعة أداء النظام الضريبي خصوصاً في ما يتعلق بضريبة العقارات

وضريبة الاستهلاك ؛ 4) خفض النفقات الضريبية (المقدرة بحوالي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لإفساح المجال للمناورة لزيادة النفقات الاجتماعية. وبالفعل تم في إطار مشروع قانون المالية المعدل للعام 2023، اتخاذ التدابير التالية لزيادة مستوى الإيرادات: 1) إعادة معدل ضريبة القيمة المضافة على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى 18٪ ؛ و 2) فرض ضريبة محددة على خدمات الاتصالات بنسبة 5٪ تطبق على حجم مبيعات الشركات المسؤولة.

ب. الإدارة الضريبية:

لتعزيز الإصلاحات الضريبية الجارية التي تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية، تم في 2023 إنشاء منصة إعلان ودفع إلكتروني مرتبطة بمنصة جباية؛ وذلك بهدف جعل الإعلان الإلكتروني والدفع الإلكتروني إلزاميين لكبار دافعي الضرائب اعتباراً من عام 2024. كما سيتم أيضاً إدراج كبار دافعي الضرائب في سجل الشركات الكبيرة اعتباراً من عام 2024. وبالتعاون مع فريق سيدونيا، وسعت المديرية العامة للجمارك الوصول إلى وسطاء الجمارك (المصرحين) في عام 2023 ليكونوا قادرين على الإعلان عن سلع عملائهم عبر الإنترنت. ويهدف هذا الإجراء إلى المساهمة في تيسير التجارة الدولية عن طريق تقليل الوقت المستغرق للإفراج عن البضائع، وتوفير الوقت والموارد. وفي سياق الشفافية الضريبية، أدخل مشروع قانون المالية المعدل للعام 2023 إلزاماً بالإعلان عن ضريبة الشركات للشركات المستفيدة من الأنظمة الضريبية الاستثنائية.

ج. تسيير إيرادات القطاع الاستخراجي

قبل بدء إنتاج الغاز في إطار مشروع أحميم للغاز الطبيعي اعتباراً من [2024] ، سيتم إعادة تنظيم هيكل إدارة موارد الغاز والتعدين لدمج هذه الإيرادات في إطار الميزانية متوسطة الأجل. وسيعمل على وضع القواعد الخاصة بتخفيف تقلبات عائدات الغاز والتعدين التي تمول الميزانية ، مع تطبيق الممارسات الجيدة في الكشف عن عائدات الغاز والتعدين وأصول / أرباح صندوق الادخار. وفي الوقت نفسه ، سيتم مراجعة أداء صندوق الثروة السيادي (الصندوق الوطني لإيرادات الهيدروكربونات) ، لمعرفة مدى ملاءمته لإدارة التدفقات المالية والأصول ذات القيمة المرتفعة.

2.2. إطار سياسة الديون 2023-2025

لا يزال تحسين إدارة الديون يمثل أولوية جوهرية. وسيبذل المزيد من الجهود لضمان الاتساق بين الاقتراض وأولويات النفقات وخاصة لمشاريع البنية التحتية الكبيرة ولضمان التنسيق بين الهيئات. كما سيتم تحسين إجراءات الاقتراض ومنح الضمانات العامة من خلال توضيح المسؤوليات وشروط المصادقة بين الوزارات. وقد تم تنشيط اللجنة الوطنية للدين العام. على أن يتم تعزيز قدراتها التسييرية من أجل تحسين التنسيق بين مختلف الكيانات المسؤولة عن قضايا الديون.

كما سيتم، بشكل دوري، اعتماد نشرات سنوية للديون تحتوي على معلومات حول الاقتراض الخارجي والمحلي للكيانات العمومية بما في ذلك معلومات مفصلة عن كل قرض وملفات تعريف بخدمة الدين، وفي حد الإمكان، متأخرات المؤسسات العمومية. وستعمل مديرية الدين الخارجي على تسريع الإجراءات الهادفة إلى تعزيز القدرات الفنية والوظيفية لها من أجل تحسين تسجيل ومراقبة الدين العام وكذلك نشر وتحليل بيانات الديون بشكل أفضل من خلال المساعدة الفنية المستهدفة، سواء تعلق الأمر بأفضل الممارسات الدولية لتسجيل الديون ومتابعتها وتحليلها و من حيث موثوقية النظام وتشغيله.

إن الهدف من استراتيجية الديون هو تحديد إطار لتعبئة التمويلات يأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، تطور الموارد الميسرة المتاحة والطموح لتنويع الشركاء الماليين بما في ذلك التمويل التجاري ودرجة تطور السوق الوطنية للأوراق المالية العامة.

3. توقعات الموارد 2023-2026

فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي واستراتيجية تسيير المالية العامة، سنتشهد نتائج توقعات إيرادات الميزانية المتوقعة تحسناً في المتوسط بنسبة 13٪ خلال الفترة 2023-2026 و 4.2٪ للإيرادات غير النفطية.

3-1. الموارد المحلية 2023-2026

تُظهر نتائج توقعاتنا أن الإيرادات الضريبية ستشهد زيادة في المتوسط بنسبة 10.0٪ خلال الفترة 2023-2026. ومع ذلك، فإن الإيرادات غير الضريبية ستتحرك في الاتجاه المعاكس، بمتوسط تباين -4.6٪ خلال نفس الفترة. ويرجع تطور الإيرادات الضريبية بشكل أساسي إلى الضرائب المفروضة على التجارة الدولية بنسبة 11.4٪ والضرائب على السلع والخدمات بنسبة 8.5٪ والضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 7.6٪. ومن ناحية أخرى، يُعزى الاتجاه النزولي في الإيرادات غير الضريبية بشكل أساسي إلى توقعات أسعار خام الحديد التي ستؤثر على أرباح اسنيم وكذلك توزيع 45٪ فقط من أرباح الأسهم للعام 2022.

وخلال هذه الفترة، سيكون العبء الضريبي فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي 14٪ ، و 17٪ باستخدام الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية.

جدول 4: تطور إجمالي الإيرادات 2023-2026

2026	2025	2024	2023	
103,66	100,96	97,95	95,52	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)
101,18	98,48	96,87	94,04	الإيرادات الحكومية (باستثناء النفط)
72,69	68,59	63,56	58,82	عائدات الضرائب
22,67	21,14	19,88	18,70	منها ضرائب على الدخل والأرباح
32,31	30,44	28,65	26,32	منها الضرائب على السلع والخدمات
15,13	14,24	12,43	11,45	منها ضرائب على التجارة الدولية
2,57	2,77	2,60	2,35	منها إيرادات ضريبية أخرى
24,71	24,54	25,48	26,27	الإيرادات غير الضريبية
3,78	5,35	7,84	8,96	الهبات
2,69	4,16	6,86	7,56	المشاريع
1,08	1,19	0,98	1,4	دعم الميزانية
2,48	2,48	1,08	1,48	إيرادات نفطية

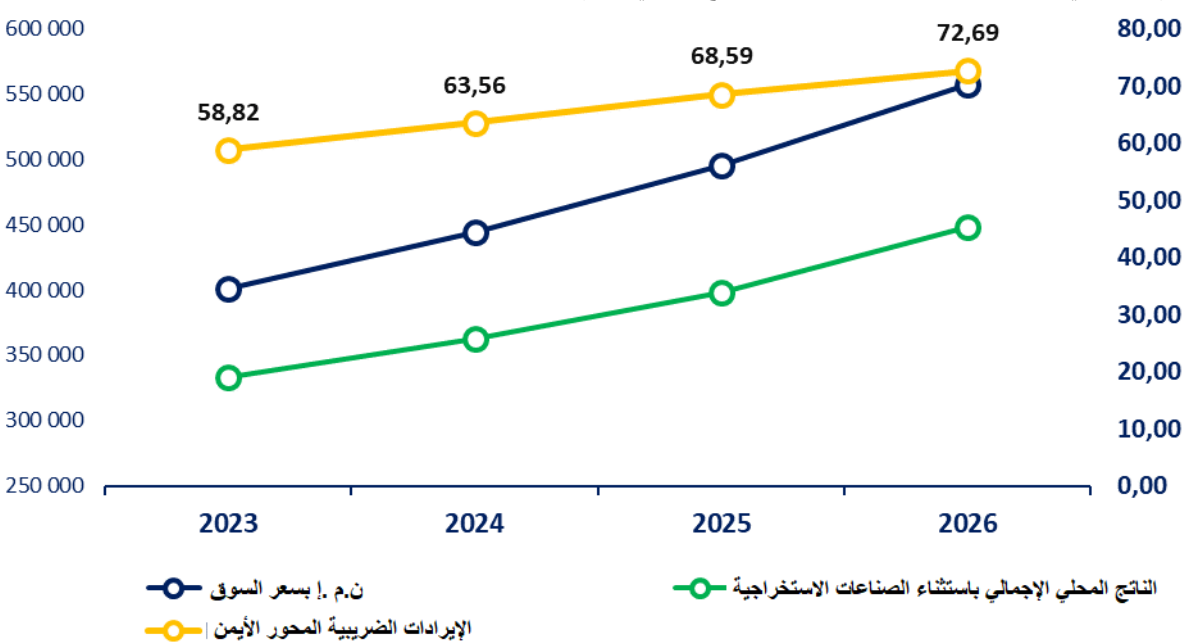
كما هو مبين في الجدول أدناه، ستزيد الإيرادات الاستخراجية من 12,00 مليار أوقية في عام 2023 إلى 12,73 مليار أوقية في عام 2026. ويفسر هذا الاتجاه من ناحية بانخفاض عائدات الضرائب النفطية المرتبطة بمرحلة ما قبل الاستغلال اعتباراً من عام 2024 ومن ناحية أخرى ببدء عمليات تحصيل الدخل المخطط لها من استغلال الغاز في عام 2024.

جدول 5: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية بمليارات الأوقية

2026	2025	2024	2023	سنوات / إيرادات الميزانية
12,73	12,67	12,26	12,00	الإيرادات الاستخراجية (بمليارات الأوقية)
90,93	88,29	85,69	83,52	الإيرادات غير الاستخراجية (بالمليارات الأوقية)
103,66	100,96	97,95	95,52	إجمالي إيرادات الميزانية (بمليارات الأوقية)

توجد تفاصيل إيرادات الميزانية ملحقاً بهذه الوثيقة.

رسم توضيحي 15: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الخام



2-3- الموارد الخارجية 2023-2026

وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق باستدامة الدين الخارجي، فإن موريتانيا لا تلجأ إلا إلى التمويل الميسر. وتُظهر التوقعات خلال الفترة 2023-2026 أن القروض التي تعاقدت عليها الإدارة المركزية ستنمو في المتوسط بنسبة 17٪، من 4.5 مليار أوقية في عام 2023 إلى 5.04 مليار أوقية في عام 2024 وما يقرب من 7 مليارات أوقية في 2025 و 2026. وبالمقابل ستنبع الهبات مساراً هبوطياً يصل إلى 2.7 مليار أوقية في عام 2026 مقابل 7.56 مليار أوقية في عام 2023. وبالجمله، ستزداد الموارد الخارجية بمتوسط 14٪ خلال الفترة 2023-2026.

جدول 6: الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2023-2026

بملايين الأوقية	2023	2024	2025	2026
قروض الإدارة	4 487	5 038	6 994	6 993
هبات الإدارة	7 556	6 857	4 164	2 694
المجموع	12 043	11 895	11 158	9 687

4. توقعات النفقات 2023-2026

4-1 تطور إجمالي النفقات

من المتوقع أن يرتفع حجم الإنفاق الكلي بمعدل متوسط قدره 1.18٪ خلال الفترة 2023-2026، مقارنة بمعدل متوسط قدره 25.8٪ للفترة 2020-2022. ويعكس هذا المسار التنازلي السياسة التي تهدف إلى التحكم في الزيادة الهائلة في هذه النفقات خلال سنوات فيروس كورونا وكذلك العام الماضي الذي تميز بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

وستنخفض نسبة هذه النفقات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية من 32٪ في عام 2023 إلى 23.6٪ في 2026.

جدول 7: تطور النفقات 2023-2026

بمليارات الأوقية	2023	2024	2025	2026
النفقات عامة	106,36	108,13	106,41	105,49
رواتب وأجور	24,28	24,87	25,15	26,25
سلع وخدمات	13,00	12,80	12,48	12,39
تحويلات جارية	17,67	15,50	13,60	11,70
فائدة على الدين العام	3,21	3,13	3,12	3,16
استثمارات	41,52	43,42	43,90	43,41
نفقات أخرى	6,67	8,41	8,16	8,59

4-1-1 تطور النفقات الجارية

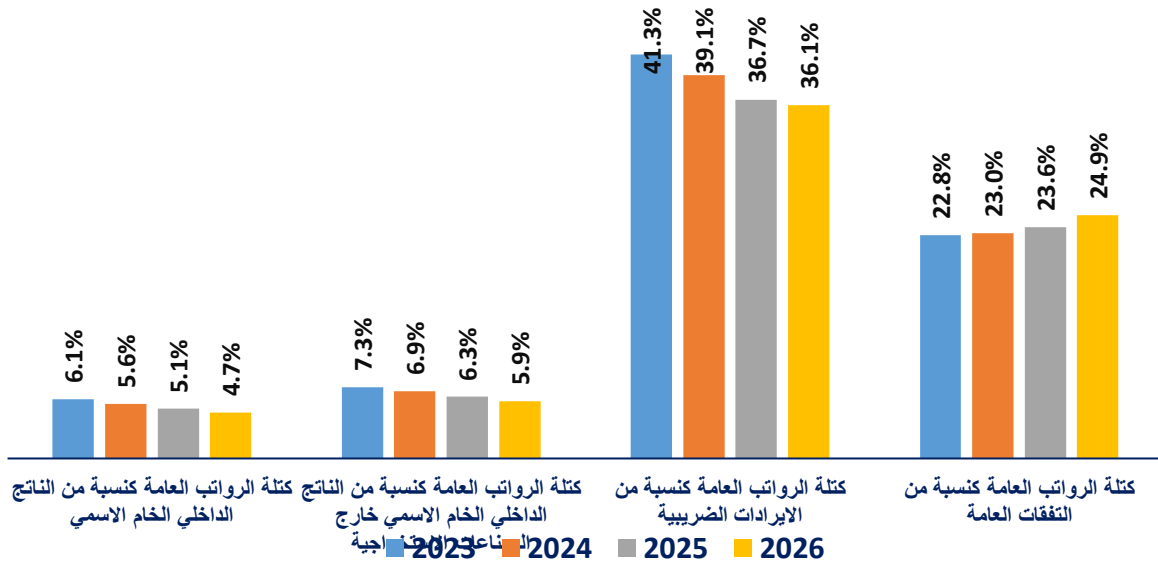
من المتوقع أن تتباطأ النفقات الجارية بمعدل نمو متوسط قدره 0.8٪ خلال الفترة 2023-2026 مقارنة بـ 23.4٪ للفترة 2020-2022. ويُعزى هذا الاتجاه إلى التباطؤ المتوقع في المعدل المتوسط للتغيير في التحويلات الجارية والذي سيكون حوالي -13.2٪ خلال الأعوام 2023-2026 مقابل 68٪ خلال الفترة من 2020 إلى 2022 بسبب السياسات التي تم تنفيذها لوقف آثار كوفيد وكذلك الزيادة في أسعار الطاقة والغذاء المسجلة في عام 2022.

وسينتقل حجم النفقات الجارية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي باستثناء الصناعات الاستخراجية من 19.5٪ في عام 2023 إلى 13.9٪ في 2026، مما يوضح الجهود التي سُبِّدَت للتحكم في تقلب هذا البند من الميزانية.

4-1-1-1-1-رواتب وأجور

يتم توقع نفقات الرواتب والأجور مع الأخذ في الاعتبار تأثير التطورات الهيكلية والديمغرافية وكذا التعيينات الجديدة. فسترتفع الكتلة الإجمالية للأجور بنسبة 15.2% لعام 2023، بعد الزيادة الأخيرة التي قررت خلال الاحتفال بالذكرى 62 للاستقلال الوطني والتي تهدف إلى التخفيف من آثار التضخم على القوة الشرائية للموظفين ووكلاء الدولة. وسوف ينهض هذا الاتجاه ليعود إلى وتيرته السابقة مسجلاً 3.2% و 1.1% و 4.4% على التوالي خلال الأعوام 2024 و 2025 و 2026. على أن تمثل الكتلة الإجمالية للأجور في المتوسط 38.4% من الإيرادات الضريبية و 23.6% من النفقات العامة على مدى الفترة 2026-2023.

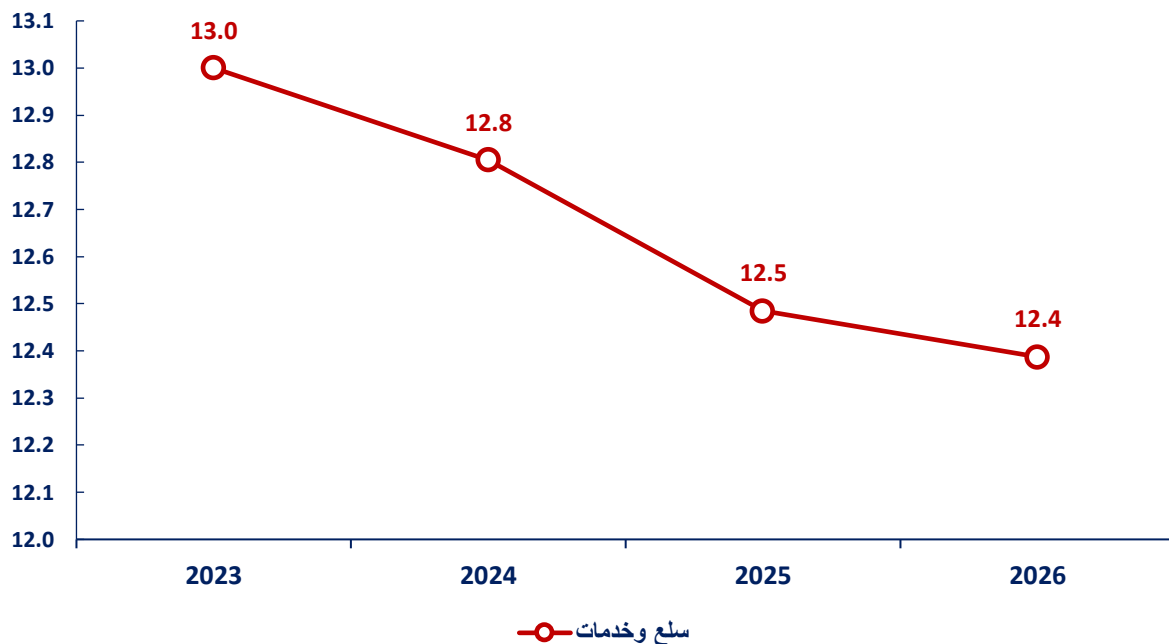
رسم توضيحي 16: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2026-2023



4-1-1-2-النفقات على السلع والخدمات

ستشهد النفقات على السلع والخدمات انخفاضاً معتدلاً بمعدل -1.6% خلال الفترة 2026-2024 بدلاً من + 23.4% المسجلة في الفترة من 2020 إلى 2022. ويعكس هذا الاتجاه المعتدل السياسة التي تهدف إلى إعادة توجيه الأموال العمومية نحو الاستثمار.

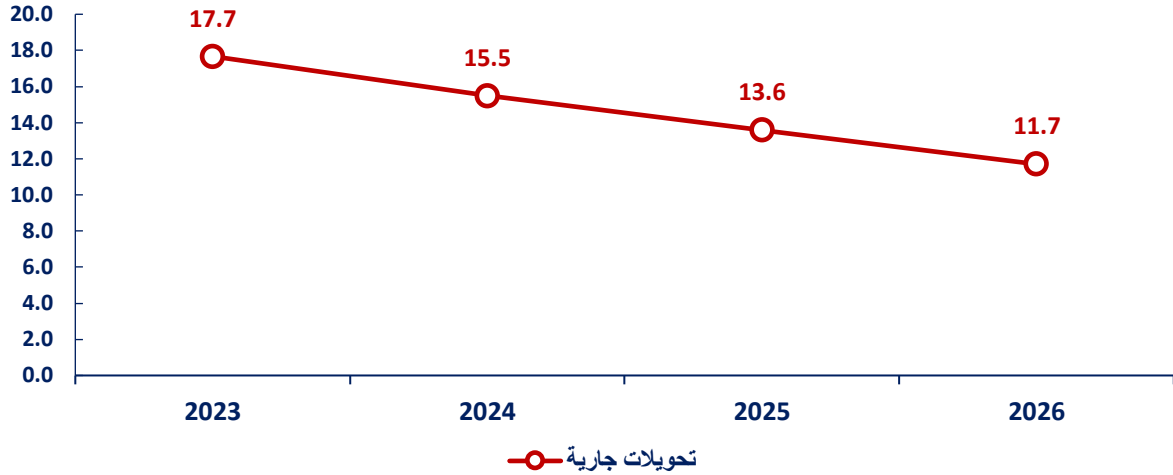
رسم توضيحي 17: تطور السلع والخدمات 2026-2023



4-1-1-3-الإعانات والتحويلات الجارية

يؤثر الانخفاض في النفقات الجارية اعتباراً من عام 2023 بشكل أساسي على التحويلات الجارية والتي ستسجل انخفاضاً متوسطاً بنسبة -13.2% خلال الفترة 2023-2026. يرجع هذا الاتجاه التنازلي في 2023، بشكل أساسي إلى الوفورات التي تحققت من احتياطات النفقات المشتركة لتحمل الجزئي للزيادة في كتلة الأجور التي قررها فخامة رئيس الجمهورية. وبالنسبة للفترة من 2024 إلى 2026، يعكس هذا الاتجاه الانخفاض المتوقع في الدعم المخصص للمحروقات.

رسم توضيحي 18 تطور الإعانات والتحويلات الجارية



وتشكل الحماية الاجتماعية محورا رئيسيا من البرنامج الرئاسي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم تمديد برنامج التحويلات النقدية المنتظمة (برنامج تكافل) بحلول عام 2024 ليصل إلى 100,000 أسرة تعتبر ضعيفة، مع دفع مبلغ تحويل ربع سنوي قدره 3.600 أوقية لكل أسرة (مقابل 1.500 أوقية في عام 2019). وسيتم تمويل هذه الزيادة جزئياً من خلال الوفورات المحتملة في دعم المحروقات. وبالفعل، ووفقاً لالتزامات فخامة رئيس الجمهورية، تمت زيادة المبلغ المدفوع خلال الربع الأول من عام 2023 إلى 2.900 أوقية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقام بالعمل على تحديث السجل الاجتماعي وإثرائه، وسيستمر استخدامه في البرامج الاجتماعية، مع مراعاة الحاجة إلى العدالة الجغرافية بحلول عام 2025.

4-1-1-4-فوائد الديون

سيظل تطور الأعباء المتعلقة بفوائد الديون مستقرًا عند حوالي 3.2 مليار أوقية خلال الفترة 2023-2026. وستتبع نسبة فائدة الدين إلى الإيرادات الضريبية اتجاهًا تنازلياً من 5.5% في عام 2023 إلى 4.3% في 2026.

جدول 8نسب الديون 2023-2026

2026	2025	2024	2023	فوائد الدين (% من إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك إيرادات النفط)
2,18%	2,20%	2,72%	3,36%	فائدة الدين كنسبة مئوية من النفقات العامة
2,96%	2,91%	2,89%	3,02%	نسبة الفائدة على الديون في الصادرات
1,41%	1,47%	1,59%	1,75%	فائدة الديون كنسبة مئوية من الإيرادات الضريبية
4,33%	4,53%	4,92%	5,46%	فائدة الدين كنسبة مئوية الناتج المحلي الإجمالي
0,54%	0,57%	0,65%	0,72%	

4-1-2-نفقات رأس المال

سيشهد الإنفاق على المعدات وصافي القروض زيادة طفيفة خلال الفترة 2023-2026، مسجلاً على التوالي قيم 41.52 مليار أوقية و 43.41 مليار أوقية أي بمعدل نمو متوسط قدره 2٪. وتهيمن على هذه النفقات تلك الممولة من الموارد المحلية بمتوسط 74٪ خلال الفترة 2023-2026.

سيمثل حجم الإنفاق الرأسمالي، خلال الفترة 2023-2026، معدلاً متوسطاً قدره 40.4٪ من إجمالي النفقات العامة و 9.2٪ و 11.30٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحيز المالي الناشئ عن إدخال آلية تسعير غير تقديرية للوقود الباعث للكربون وإلغاء الإعانات، فضلاً عن تلك الناتجة عن التطبيق المستقبلي لضريبة الكربون، سيستخدم، على سبيل الأولوية، للإنفاق على الإجراءات المتعلقة بمعالجة تغير المناخ.

كما أن إدخال أدوات لوضع علامات محددة على الموارد والنفقات خلال مرحلة إعداد قانون المالية 2024، وتنفيذها سيسمح بشكل أفضل بتحديد ومراقبة مخصصات الميزانية الموجهة للتدابير والإجراءات لصالح المناخ أو للتعامل مع الآثار السلبية لهذا الأخير. وستمكن المساعدة الفنية المتوقعة من صندوق النقد الدولي في إطار صندوق المرونة المستدامة (RST) من استهداف الاستثمارات ووسمها بشكل أفضل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ في المستقبل.

جدول 9: نسب نفقات رأس المال 2023-2026

2026	2025	2024	2023	
41,15%	41,25%	40,15%	39,04%	نسبة النفقات الرأسمالية من إجمالي النفقات
7,79%	8,87%	9,78%	10,36%	النفقات الرأسمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
9,69%	11,04%	11,99%	12,48%	النفقات الرأسمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية

5- توقع رصيد الميزانية وتمويله

1.5 التوازن المالي

ويتوقع أن ينتقل الرصيد الأولي غير الاستخراجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية، للفترة المذكورة أعلاه، من -5.9٪ في عام 2023 إلى -5.4٪ في عام 2024 و -3.9٪ في عام 2025 و -2.7٪ في عام 2026. ويعكس هذا الاتجاه رغبة الحكومة في تثبيت الدين العام على المدى المتوسط.

من المتوقع أن يتحسن رصيد الميزانية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية على امتداد الفترة 2023-2026 لينتقل من -3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية سنة 2023 إلى -2.8٪ من نفس الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024 قبل أن يستقر بحلول سنة 2026 عند -0.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية.

جدول 10: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2023-2026

2026	2025	2024	2023	
-11,4	-15,0	-19,3	-19,6	الرصيد الأولي غير الاستخراجي (مليار أوقية)
-2,5%	-3,8%	-5,3%	-5,9%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية
-1,8	-5,5	-10,2	-10,8	الرصيد الإجمالي؛ بما فيه الهبات (عجز -) (مليار أوقية)
-0,3%	-1,1%	-2,3%	-2,7%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-0,4%	-1,4%	-2,8%	-3,3%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية

الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2024-2026

1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2023-2025 وإطار 2024-2026

1.1 الميزانية العامة

تتعلق التغييرات الرئيسية التي لوحظت في إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 مقارنة بالفترة 2023-2025، بشكل أساسي بالزيادة في كتلة الأجور للقطاع العام، كإجراء جديد، بالإضافة إلى مراعاة تأثيرات أسعار الطاقة على دعم المحروقات. أما بالنسبة للبنود الأخرى، فيظل التغيير خفيفاً مقارنة بإطار 2023-2025، باستثناء الخفض الحاصل في مبلغ الاستثمار برسم 2023.

جدول 11: مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2023-2025 وإطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026

2026	2025	2024	2023	الجزء	
	22,6	22,2	21,7	أجور	2025-2023
	14,18	13,11	13	سلع وخدمات	
	8,03	15,66	19,1	دعم وتحويلات	
	44,85	46,45	46,62	استثمار	
26,25	25,15	24,87	24,28	أجور	2026-2024
12,39	12,48	12,80	13	سلع وخدمات	
11,7	13,6	15,5	17,67	دعم وتحويلات	
43,41	43,90	43,42	41,52	استثمار	
	11,28%	12,03%	11,89%	أجور	تطور
	-11,96%	-2,33%	0,00%	سلع وخدمات	
	69,36%	-1,02%	-7,49%	دعم وتحويلات	
	-2,13%	-6,52%	-10,93%	استثمار	

2-1- توجهات الاستثمار العام حسب القطاعات

تميز تطور مخصصات الاستثمار العمومي حسب القطاع المعلن عنه في إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 مقارنة ب 2023-2025 بزيادة متوسطة نسبتها 39٪ في قطاع التنمية المؤسسية و 9.2٪ في قطاع التنمية الصناعية و 5.5٪ في التنمية الريفية. وقد شهدت القطاعات الأخرى تقلصاً متوسطاً بنسبة -16٪ في قطاع الموارد البشرية و -8.3٪ و -7.5٪ على التوالي في المشاريع متعددة القطاعات والاستصلاح الترابي.

2. الرؤية الاستراتيجية للقطاعات ذات الأولوية

2-1- التهذيب

إن الهدف الرئيسي لنظام التهذيب هو تعزيز جودته وتحسين الوصول إليه. وتكمن التحديات المتعددة للتهذيب في موريتانيا في:

- تعزيز حكمة القطاع المفكك والمشتت اليوم بين عدة هياكل حكومية وإدارية؛
- استثمار حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم (حالياً 3.1٪، علماً أن المعيار المقبول دولياً هو 5.4٪)؛
- تحسين كفاءة المدرسين وفعالية التعليم الأساسي للأطفال في سن العاشرة؛
- رفع جودة البرامج وملاءمتها بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم العالي والتكوين المهني والقضاء على الأمية بالإضافة إلى تعزيز البحث العلمي المطور والشامل. ومن هنا، يجب أن يتعامل النهج التربوي مع مختلف مراحل ومجالات التعليم في ترابطها وتكاملها.

وفي إطار خطة العمل الثانية هذه، تهدف موريتانيا إلى الحصول على رأس مال بشري أفضل كفاءة ومجهز للمساهمة في التنمية المستدامة اعتماداً، على وجه الخصوص، على تحسين مستوى التعليم وجعله أكثر ملائمة من حيث مطابقة التكوين والتوظيف.

إن طموح البلاد هو النجاح في الإصلاح العميق لنظامها التعليمي سبيلاً إلى جعل المدرسة أداة للأصالة والتقدم. وتخطط الدولة لجعل التعليم قبل المدرسي، بعد إعادة تنظيمه وتعميمه، إضافة إلى التعليم الأصلي ومحو الأمية: أساس مدرسة جمهورية تركز على الجودة والكفاءة. كما تطمح الدولة إلى تحسين الجودة والكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي وإنشاء تكوين فني ومهني قادر على دعم تنمية البلاد وخلق جسور فعالة بين التعليم الأصلي والحياة المهنية.

ولرفع جودة التعليم والوصول إليه وجعله رافعة اجتماعية، فإن التوجهات الاستراتيجية في هذا المجال هي:

- تحسين العرض العمومي لمرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي والثانوي (من حيث الجودة والكمية والامتثال للمعايير) وزيادة قدرة استيعاب التعليم الفني والمهني.
- تطوير الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي ولا سيما لصالح النساء والسكان الريفيين وذوي الهشاشة.
- تعزيز الحكامة المؤسسية والإدارية للتعليم الأساسي والثانوي والعالي والتسيير المؤسسي لهذا الأخير.
- تحسين الإطار القانوني والمؤسسي وكذلك متابعة وتقييم التعليم الأصلي وتعزيز التعاون والتواصل في خدمة هذا الأخير بالإضافة إلى القضاء على الأمية.
- تحديث قطاع التهذيب وخاصة من خلال تعزيز التعليم الرقمي والتعليم عن بعد.
- تعزيز مشاركة الفاعلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الوسائل لتعبئة وزيادة قدرة الاستيعاب من أجل الاتساع لأعداد المتعلمين.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي.
- ترقية البحث والتطوير الداخلي والشامل.
- زيادة التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- تطوير وتنويع التكوين المتوج بالشهادات وذي الجودة التأهيلية الذي يتلاءم مع السياق الاقتصادي للبلد بالإضافة إلى البرامج المتنوعة وذات الصلة فيما يتعلق بمحو الأمية والتعليم غير الرسمي سبيلا إلى تعزيز السلم واحترام الاختلافات.
- بناء القدرات وإقامة الجسور اللازمة بين التعليم الأصلي والتعليم العالي أو التكوين المهني.
- بناء القدرات من حيث الموارد البشرية الكمية والنوعية (اكتتاب المدرسين، التكوينات ، إلخ....).

2-2-الصحة

- تتمثل الرؤية العامة للقطاع في الحصول على ساكنة سليمة ومنتجة تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، بهدف:
- زيادة مستوى الموارد العامة المخصصة لقطاع الصحة لتصل إلى 12٪ من الميزانية العامة للدولة بحلول عام 2025.
- تحسين عوامل التحفيز وخاصة ظروف رواتب الكوادر الطبية.
- خفض معدل وفيات الأمهات من 454 إلى أقل من 140 لكل 100.000 ولادة حية.
- خفض معدل وفيات حديثي الولادة والأطفال على التوالي إلى 12 لكل 1000 ولادة حية كحد أقصى و 25 لكل 1000 ولادة حية على الأكثر.
- وضع حد لأوبئة الإيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى.
- خفض عبء الأمراض غير المعدية إلى النصف من خلال الوقاية والعلاج.
- ضمان حصول الجميع، بغض النظر عن الوضع القانوني، على تأمين صحي بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية الراقية والأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة وذات الجودة وبأسعار معقولة.
- يجب أن تدمج رؤية القطاع أيضًا عدم التسامح مع العنف القائم على النوع الاجتماعي والوصول إلى رعاية شاملة عالية الجودة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ومن أجل التمكن من الاستجابة لهذه القضايا، تم تحديد توجهات استراتيجية محددة وستظل تعتمد جزئيًا على إنشاء بنى تحتية صحية راقية تلبي المعايير الدولية.
- الحد من وفيات الأمهات والمواليد من خلال التدخلات التي تركز على: الأمومة الآمنة ورعاية الأطفال حديثي الولادة والمباعدة بين الولادات وتحسين الحالة الصحية والتغذية للمراهقين والشباب ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحة السرطانات النسائية ومكافحة فقر الدم وتحسين الوصول إلى صحة الأم لجميع النساء بما في ذلك النساء المهاجرات.
- الحد من وفيات الأطفال والشباب من خلال التدخلات التي تهدف إلى تحسين تغطية التلقيح وضمان الوقاية من سوء التغذية ومعالجته وتعزيز التكفل المتكامل بأمراض الطفولة. ويمكن القيام بهذه الإجراءات في إطار شبكة رعاية التوليد والمواليد في حالات الطوارئ مع نظام فعال للإحالة والإحالة المضادة. وسيتم التركيز أيضًا على توسيع نطاق التدخلات الصحية والتغذوية التي أثبتت جدواها ودمج الخدمات والمستوى المحلي.
- مكافحة الأمراض المعدية من خلال استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الوقاية والتشخيص والعلاج ومكافحة العوائق التي تحول دون الحصول على الرعاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة.
- محاربة الأمراض غير المعدية من خلال التدخلات الموجهة للأمراض ذات عوامل الخطر الشائعة (أمراض القلب والشرابيين والسرطان وأمراض الرئة المزمنة والسكري) وحوادث الطرق والصحة العقلية بما في ذلك الدعم النفسي للأمهات / مقدمي الرعاية للأطفال المرضى بما في ذلك نقص التغذية وصحة الفم.
- تسيير حالات الطوارئ الصحية العامة من خلال استراتيجيات لتعزيز قدرات التأهب والاستجابة على جميع المستويات ووضع إطار تعاوني للتأهب للآزمات الصحية والتغذوية والاستجابة لها وتعزيز المراقبة الوبائية بما في ذلك الأمراض حيوانية المصدر وفقًا لمقاربة "صحة واحدة".
- استمرار الإصلاحات التي تم الاضطلاع بها لتعزيز: قدرات الجهة المنظمة وقدرات التخزين على المستويين المركزي والجهوي وقدرات المختبر الوطني لمراقبة الجودة وتوافر منتجات الدم وسلامة نقل الدم وكذلك منتجات الصحة الإنجابية ومكافحة التهريب والأدوية المزيفة.

- تنفيذ خارطة الطريق التي وُضعت في نهاية المهمة الاستطلاعية لمنظمة الصحة العالمية في موريتانيا لتسريع التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً السكان المهمشين في كثير من الأحيان في الحصول على الرعاية الصحية مثل السكان المهاجرين وخاصة الأشخاص في وضع غير نظامي والسكان الموريتانيين غير المسجلين في السجل المدني أو الذين ينتمون إلى مجموعات الرحل.
- استمرار الإصلاحات التي يقوم بها القطاع من أجل الحصول على أساس قانوني يعزز تنظيمه بالإضافة إلى المعايير والإجراءات المختلفة لإدارة الموارد البشرية والمالية وتقديم الخدمات والتنسيق والمتابعة والتقييم. كما سيتم تعزيز سلطة المنظمين على جميع المستويات وكذلك القدرات الفنية واللوجستية مع تعزيز ثقافة النتائج.

2-3-التجهيز والنقل

تتكون البنية التحتية للتجهيز والنقل في موريتانيا من شبكة طرق معبدة بطول 5,586 كيلومتراً وخط سكة حديد لنقل خام الحديد و 7 بنى تحتية للموانئ و 5 مطارات. وتدور التوجهات الاستراتيجية للتجهيز والنقل حول المحاور التالية:

- الإصلاح القانوني والمؤسسي للإطار العام للنقل من أجل تحسين الحكامة من خلال التشاور مع جميع القطاعات المعنية.
- تنشيط شركة النقل العام لتحسين جودة عرضها وتوسيع نطاقها.
- بناء وتأهيل وصيانة البنية التحتية للطرق وتحسين سلامة الطرق.
- تطوير شبكات النقل لصالح التبادلات الجهوية وفي شبه المنطقة.
- حل مشكلة التنقل الحضري في نواكشوط والمدن الكبرى.
- تطوير البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية والمطارات ورفع مستوى معايير أمن المطارات.

2-4-المياه والصرف الصحي

- تدور التوجهات الاستراتيجية التي تستهدف السياق والتحديات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي حول النقاط التالية:
- معرفة أفضل ورصد وحماية موارد المياه من أجل استغلالها بشكل أفضل وضمان استدامتها مع تعزيز حكامة القطاع.
 - تحسين الوصول إلى مياه الشرب للجميع ولا سيما الفئات السكانية الأكثر حرماناً وسكان المناطق الريفية وشبه الحضرية.
 - تحسين فرص الحصول على المياه لأغراض الزراعة والتنمية الحيوانية في إطار الاستصلاح الزراعي والمائي والاستصلاح المائية - الرعوية.
 - تطوير الوصول إلى الصرف الصحي والنظافة لجميع السكان واستدامة المعدات والبنية التحتية اللازمة.
 - تحسين حكامة القطاع من خلال مجال تدخل القطاع وتحسين فعالية دور ومهام وزارة المياه والصرف الصحي وتعزيز الوصول إلى الخدمات العامة للمياه والصرف الصحي.

2-5-الصيد

يملك قطاع الصيد إمكانيات تقدر بنحو 1.8 مليون طن منها 1.5 مليون قابلة للاستغلال بما في ذلك 42000 طن من رأسيات الأرجل و 7840 طناً من القشريات و 1.4 مليون طن من أسماك السطح (أسماك السطح الصغيرة والتونة) ، و 97000 طن من أعماق البحار و 300000 طن من المحار لم يتم استغلالها بعد.

إن السياسات المبنية حول الاستغلال المستدام لهذه الإمكانيات جعلت من الممكن تسجيل تقدم كبير حول الصيد في أعماق البحار والصيد الساحلي والصيد التقليدي. وعلى الرغم من هذه التطورات المهمة، إلا أن النتائج لم ترق في كثير من الأحيان إلى مستوى الطموحات بسبب الإفراط في الاستغلال وضعف خلق القيمة المضافة المحلية.

وتهدف التحديات الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع إلى ضمان الاستغلال المستدام للإمكانيات البحرية من أجل تنمية اقتصادية متكاملة تسمح بزيادة كبيرة في الحصة المحلية من القيمة المضافة المستمدة من الموارد البحرية، بما في ذلك على مستوى الصيد القاري، خدمة للسكان.

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية للقطاع في:

- زيادة مساهمة قطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلد من خلال تعزيز المعالجة والتصنيع والاستغلال الأمثل لجميع مراحل سلسلة القيمة وزيادة القيمة المضافة المتولدة محلياً.
- تشجيع الابتكار وتطوير شعب جديدة مثل تربية الأسماك المائية مع تنويع استغلال المنتجات البحرية والأنواع المهمة (مثل البطلينوس ، إلخ).
- استدامة الموارد السمكية البحرية والحفاظ على البيئات من خلال الاستغلال المنظم والمستدام وكذلك المراقبة الفعالة للساحل البحري.
- تعزيز إطار الحكامة وقطاع الصيد والاقتصاد البحري.

2-6- التنمية الحيوانية

تعتبر الشعب الرئيسة لقطاع التنمية الحيوانية هي اللحوم الحمراء والحليب والجلود والدواجن. ويتمثل التحدي الرئيسي لقطاع التنمية الحيوانية في التأسيس، على هذه الإمكانيات العظيمة، سبيلاً إلى النمو السريع والمتنوع خدمة لمكافحة الفقر.

وتدور التوجهات الاستراتيجية لخدمة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الثانية حول:

- تعزيز حكمة القطاع من خلال إشراك أصحاب المصلحة وتقوية الإطار التنظيمي وتحسين الخدمات العمومية المسؤولة عن توجيه القطاع لجعلها أكثر حضوراً وكفاءة في مهمتها السيادية وهو ما يجب أن يتم ذلك كجزء من مقارنة شاملة تهدف إلى التنمية المتكاملة للقطاع ؛

- تطوير شعب حيوانية مكثفة من خلال زيادة الإنتاج كمّاً ونوعاً مع ضمان وصول أفضل للمنتجات إلى الأسواق الوطنية والدولية.
- تنمية الرعي والتنمية الحيوانية الأسرية من خلال تعزيز تسيير الموارد الرعوية وتنمية موارد المياه الرعوية (بما في ذلك التسيير الرشيد للمياه السطحية) وتثمين المعارف التقليدية والتنمية الحيوانية الصغيرة وبناء قدرات الرعاة والمتممين والجزارين.
- تحسين الصحة الحيوانية والصحة العامة البيطرية بهدف تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وتعزيز سلامة المستهلك ورفاهيته.
- تطوير تصنيع القطاع من أجل تعزيز قدرات التثمين وكذلك تصدير منتجات الثروة الحيوانية.
- تعزيز النظام الوطني لإحصاءات الثروة الحيوانية لضمان التسيير الفعالة للقطاع.

2-7- الزراعة

يكن التحدي الرئيس أمام الزراعة في الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للأراضي الزراعية وإمكانيات المياه لتنويع المحاصيل وتكثيفها من خلال الاستثمارات العامة والخاصة.

وتتنظم التوجهات الاستراتيجية لخدمة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الثانية حول:

- تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي من خلال تحسين نظم الإنتاج المطري لتنمية المحاصيل التقليدية (شعبة الحبوب التقليدية) ودعم تنمية الزراعات الواحاتية. كما ينبغي بذل جهود خاصة على مستويات (1) التحولات الزراعية ، (2) إنشاء وكالة قرض زراعي (3) إعداد وتنفيذ استراتيجية تعديل السوق (الصادرات والواردات).

- تعزيز القدرة التنافسية للشعب الزراعية من خلال تحسين البنية التحتية ومعدات التخزين والتحويل والحفظ وكذلك تعزيز تسويق المنتجات الزراعية.

- التسيير المستدام للموارد الطبيعية من خلال ترقية التسيير العقاري التي تجمع جميع الأطراف (المجتمعات المحلية والدولة ومستثمرو القطاع الخاص) وحماية وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وتحسين تسيير واستثمار المناطق الرطبة والأراضي الصالحة للرعي غير المستغلة مع التحكم الكامل أو الجزئي في المياه، على أساس الاتفاقات الثلاثية بين الدولة والملوك التقليديين والمستثمرين من القطاع الخاص (سياسة الكتل).

- تحسين جودة الخدمات الزراعية من خلال بناء قدرات الخدمات المركزية واللامركزية ونظام البحوث الزراعية ونظام الإرشاد الزراعي والتكوين الزراعي والدمج المهني وتحسين ظروف العمل بما في ذلك ظروف العمل الخاصة بالمهاجرين.

2-8- البيئة والتنمية المستدامة

إن تسيير البيئية يشكل قضية مركزية لأي سياسة اقتصادية واجتماعية. وتشير اتجاهات التنمية الأخيرة إلى آثار سلبية وقوية محتملة في المستقبل على البيئة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لإيجاد تدابير التخفيف المناسبة.

ويتعلق الأمر، بالأساس، بتلوث صناعي ومائي وهوائي مرتبط بالنقل والمعالجة الصناعية ؛ تجزئة وتدمير المساكن الطبيعية من خلال البنى التحتية الجديدة والمناجم ؛ مخاطر زيادة الحوادث الصناعية البيوكيميائية ؛ تعديل أنظمة المجاري المائية المرتبطة باستصلاح الري واستبدال الأنظمة الطبيعية بأسطح البنى التحتية والأنشطة البشرية (المدن، البنى التحتية، المساحات المزروعة) ؛ التصريفات الناجمة من صناعات معالجة الأسماك (أكثر من 10500 طن من النفايات سنوياً في نواذيبو وحدها) ؛ التأثيرات على البيئة الطبيعية والمخاطر التي قد ينكبدها السكان نتيجة للتعددين الحرفي وشبه الصناعي (لا سيما الذهب واستخراج المعادن باستخدام السيانييد والزرنيخ والزنابق) ؛ استغلال حقول الغاز والنفط البحرية الجديدة والتي ستكون عواقبها البيئية زيادة في الحركة البحرية وخطراً في التلوث العرضي ؛ تكاثر الكوارث الطبيعية مع ما يترتب عليها من تدمير سبل العيش (الفيضانات ، الجفاف ، حرائق الغابات ، الأوبئة ، إلخ)

في هذا السياق، تم تحديد العديد من القضايا المتعلقة بما يلي:

- إعداد وتنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية والاستجابة لها
- المقاربة بين القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية
- معرفة أفضل بالموارد ومراقبتها
- الحد من زيادة التصحر
- السيطرة على الضغوط البشرية على الساحل
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والتوعية بأهميته
- استعادة التنوع البيولوجي في المناطق المحمية (بما في ذلك حوض آرغين) وإنشاء مناطق محمية جديدة

- الترويج ، بين المجتمعات المحلية ، لبدائل الاستخدام غير الفعال للموارد الطبيعية
- الحد من الآثار المتعلقة باستغلال المحاجر
- ضبط التلوث المرتبط بالأنشطة الصناعية
- التحكم في التأثيرات وإدارة الكوارث

3-المخصصات المالية 2024-2026

في إطار تحديد المخصصات المالية الوزارية، تم وضع ميزانية اتجاهية (ميزانية ذات سياسة عامة غير متغيرة) لتحديد النفقات المؤقتة (مثل الأحداث الدولية والأحداث غير المتكررة وما إلى ذلك) وإزالتها قبل الشروع في تقريب اعتمادات الميزانية مع السياسة العامة غير المتغيرة من خلال تطبيق معدل نمو اتجاهي لكل ميزانية وزارية من أجل تقدير الزيادة التلقائية (مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص مستوى التضخم الذي لا يمكن تجنبه والنفقات الإلزامية).

يوزع غلاف الميزانية المشترك بين القطاعات بعد خصم احتياطات تعديل الميزانية واعتمادات الميزانية غير المخصصة (3٪ من إجمالي النفقات)، من إجمالي اعتمادات الميزانية المعتمدة في الإطار المالي متوسط المدى. وسيوزع احتياطي تعديل الميزانية هذا في إطار التحكم الوزاري والذي يعد دوره في تحسين الخيارات وتحديد أولويات الميزانية حاسماً في السياق الحالي.

وعلى كل حال، سيأخذ التوزيع المشترك لأغلفة الميزانية البين-قطاعية، في الاعتبار، فضلاً عن الميزانية الاتجاهية، المعايير والشروط التالية:

- الوزن المالي لكل قطاع في الميزانية الإجمالية لخطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025 ، كمعيار من معايير تحديد الأولويات.
 - المساهمات الوطنية المتفق عليها في إطار المشاريع الجديدة الممولة بموارد خارجية.
 - المشاريع الجارية بعقود موقعة فعلياً أو التزام رسمي من الدولة أو قرارات حكومية يتخذها مجلس الوزراء أو اللجان الوزارية.
- الرفاه

3-1-مخصصات القطاعات بالأوقية

يعد تخصيص اعتمادات الميزانية حسب الأبواب عملية دقيقة. فهو يأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، أولوية القطاع (مشروع الأداء السنوي) ، ورؤيته الاستراتيجية والتطور السابق لميزانيته وكذلك طبيعتها.

2026			2025			2024				
استثمارات	تحويلات	سلع وخدمات	استثمارات	تحويلات	سلع وخدمات	استثمارات	تحويلات	سلع وخدمات	تسمية الباب	رقم
4 000 000	718 354	280 746 177	4 000 000	718 977	283 581 997	4 000 000	708 946	296 722 406	رئاسة الجمهورية	1
	33 067 821	98 137 905		33 096 510	99 129 197		32 634 745	103 722 571	الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	2
23 000 000	184 372 247	190 072 813	27 000 000	184 532 205	191 992 741	27 000 000	181 957 597	200 889 156	الوزارة الأولى	3
		394 233 539			398 215 696			416 667 916	الجمعية الوطنية	5
		24 907 476			25 159 067			26 324 869	المجلس الدستوري	7
6 000 000	6 217 881	23 737 773	6 000 000	6 223 275	23 977 549	4 000 000	6 136 448	25 088 603	محكمة الحسابات	8

202 000 000	8 532 876	495 474 242	204 000 000	8 540 279	500 479 032	208 750 000	8 421 124	523 669 854	الوزارة الأمانة العامة للحكومة	9
2 606 000 000	1 352 765 911	923 134 390	2 635 000 000	1 353 939 545	932 458 980	2 635 000 000	1 335 049 269	975 666 564	وزارة الدفاع الوطني	10
22 000 000	193 036 326	694 527 125	22 000 000	193 203 801	701 542 551	22 000 000	190 508 206	734 050 103	وزارة الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج	11
		25 532 704			25 790 610			26 985 676	المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	13
35 000 000	2 694 415	415 463 945	61 750 000	2 696 753	419 660 551	65 550 000	2 659 127	439 106 467	وزارة العدل	14

30 000 000	136 083 035	166 510 933	33 000 000	136 201 098	168 192 861	33 000 000	134 300 809	175 986 455	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	18
276 000 000	185 343 066	191 193 045	296 000 000	185 503 866	193 124 288	201 000 000	182 915 701	202 073 136	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	19
4 190 000 000	118 474 184	56 265 556	4 164 340 000	118 576 970	56 833 895	4 150 540 000	116 922 575	59 467 422	وزارة التجهيز والنقل	21
3 271 000 000	271 787 593	602 622 833	3 311 800 000	272 023 390	608 709 932	3 323 000 000	268 228 098	636 915 876	وزارة الزراعة	22
		56 493 848			57 064 493		724 524 966	59 708 704	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	23
210 830 000	71 599 841	73 593 494	240 830 000	71 661 960	74 336 863	240 830 000	70 662 126	77 781 429	الجهات	24

160 000 000	66 784 752	572 413 697	208 000 000	66 842 693	578 195 654	208 000 000	65 910 098	604 987 650	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح نظام التعليم	25
365 720 000	154 697 109	234 116 273	394 800 000	154 831 321	236 481 084	397 800 000	152 671 102	247 438 967	وزارة التنمية الحيوانية	26
720 000 000	112 414 598	244 086 020	754 400 000	112 512 127	246 551 535	753 900 000	110 942 349	257 976 055	وزارة التشغيل والتكوين المهني	28
5 000 000		24 208 384	3 000 000		24 452 914	3 000 000		25 585 994	المحكمة العليا	32
-	-	13 338 820	-		13 473 556	-		14 097 883	محكمة العدل السامية	33
280 000 000	76 098 101	29 405 456	310 000 000	76 164 122	29 702 481	221 000 000	75 101 474	31 078 812	مفوضية الأمن الغذائي	34

187 500 000	34 279 994	155 982 702	197 500 000	34 309 735	157 558 285	208 820 000	33 831 043	164 859 102	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	35
		18 398 372			18 584 214			19 445 356	مجلس جائزة شنقيط	36
199 000 000	585 715 477	228 957 852	240 000 000	586 223 633	231 270 557	254 000 000	578 044 592	241 986 999	وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان	37

25 000 000	379 284 458	147 317 163	35 000 000	379 613 518	148 805 216	33 000 000	374 317 118	155 700 440	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	39
20 000 000	481 704 044	474 328 816	43 500 000	482 121 961	479 120 016	53 500 000	475 395 356	501 321 119	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42
	4 474 990	32 465 151		4 478 872	32 793 081		4 416 383	34 312 623	السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	47
440 000 000	801 207 723	1 297 626 209	387 850 000	801 902 835	1 310 733 544	407 850 000	790 714 621	1 371 469 331	وزارة الصحة	53
5 000 000		110 191 059	5 000 000		111 304 100	5 000 000		116 461 625	وزارة الوظيفة العمومية والعمل	64

22 000 000	4 746 049	425 325 883	26 000 000	4 750 167	429 622 104	26 840 000	4 683 892	449 529 611	وزارة المالية	67
		6 939 636			7 009 734			7 334 546	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	72
825 000 000	571 062 270	1 557 089 123	867 000 000	571 557 713	1 572 817 296	880 510 000	563 583 292	1 645 697 323	وزارة الداخلية واللامركزية	73
2 245 000 000	68 585 111	137 203 439	2 114 000 000	68 644 614	138 589 333	2 204 500 000	67 686 879	145 011 181	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	75
2 097 800 000	108 649 932	128 267 641	2 119 430 000	108 744 195	129 563 273	2 044 430 000	107 226 987	135 566 879	وزارة المياه والصرف الصحي	76

20 000 000	256 416 931	314 042 782	20 000 000	256 639 393	317 214 931	20 500 000	253 058 739	331 913 798	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	77
100 000 000	99 433 102	203 933 191	108 000 000	99 519 368	205 993 123	103 000 000	98 130 865	215 538 277	وزارة البيئة	78
50 000 000	3 214 564	54 745 302	59 000 000	3 217 353	55 298 285	78 590 000	3 172 464	57 860 656	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	80

242 500 000	258 334 423	296 474 856	309 920 000	258 558 549	299 469 552	396 220 000	254 951 119	313 346 147	وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة	81
1 350 000 000	810 433 466	299 215 630	1 399 000 000	811 136 583	302 238 010	1 360 000 000	799 819 538	316 242 889	وزارة البترول والمعادن والطاقة	82
		4 841 677			4 890 583			5 117 199	المجلس الأعلى للشباب	85
4 485 000 000		162 642 112	4 330 000 000		164 284 962	4 349 000 000		171 897 475	التأزر	89
		35 403 050			35 760 656			37 417 707	سلطة تنظيم الصفقات العمومية	95
	1 500 000 000	0		1 500 000 000	0		1 500 000 000		صندوق التقاعد	96
9 000 000 000	2757769356	465 715 694	7 804 000 000	4 651 312 619	442 724 265	6 600 000 000	5 930 712 352	204 694 150	النفقات المشتركة	99

المبلغ الإجمالي

33 720 350 000

11 700 000 000

12 387 323 790

32 737 120 000

13 600 000 000

12 484 752 645

31 524 130 000

15 500 000 000

12 804 717 001

3-2- كتلة الرواتب حسب القطاعات (2024-2026)

تسمية الباب	2 023	2 024	2 025	2 026
رئاسة الجمهورية	117 333 014	120 183 078	121 531 711	126 846 186
الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	21 630 000	22 155 401	22 404 017	23 383 726
الوزارة الأولى	92 881 700	95 137 832	96 205 421	100 412 399
محكمة الحسابات	62 841 090	64 367 524	65 089 824	67 936 145
الوزارة العامة للحكومة	61 234 913	62 722 333	63 426 171	66 199 742
وزارة الدفاع الوطني	4 610 992 083	4 722 994 853	4 775 993 907	4 984 843 918
وزارة الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج	764 271 550	782 836 000	791 620 588	826 237 460
وزارة العدل	456 827 398	467 923 911	473 174 716	493 866 230
وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	84 293 989	86 341 522	87 310 403	91 128 410
وزارة الصيد والاقتصاد البحري	209 674 017	214 767 079	217 177 087	226 674 050
وزارة التجهيز والنقل	68 701 642	70 370 431	71 160 093	74 271 861
وزارة الزراعة	188 195 393	192 766 732	194 929 862	203 453 973
وزارة التهييب الوطني وإصلاح نظام التعليم	7 609 032 056	7 793 858 368	7 881 317 097	8 225 960 158
وزارة التنمية الحيوانية	56 565 076	57 939 064	58 589 226	61 151 281
وزارة التشغيل والتكوين المهني	200 803 482	205 681 076	207 989 124	217 084 306
المحكمة العليا	65 874 087	67 474 194	68 231 355	71 215 052
مفوضية الأمن الغذائي	154 140 458	157 884 589	159 656 290	166 637 919
وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	124 125 788	127 140 851	128 567 562	134 189 708
وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان	608 143 617	622 915 659	629 905 703	657 450 925
وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	269 682 408	276 233 097	279 332 845	291 547 825
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	719 655 899	737 136 617	745 408 391	778 004 443

3 336 988 803	3 197 178 979	3 161 699 985	3 086 722 314	وزارة الصحة
256 956 598	246 190 887	243 458 915	237 685 444	وزارة الوظيفة العمومية والعمل
924 094 382	885 377 598	875 552 591	854 789 427	وزارة المالية
38 447 532	36 836 696	36 427 920	35 564 056	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
2 801 733 544	2 684 349 311	2 654 561 171	2 591 609 969	وزارة الداخلية واللامركزية
114 365 400	109 573 833	108 357 896	105 788 258	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
98 476 678	94 350 801	93 303 793	91 091 154	وزارة المياه والصرف الصحي
135 015 472	129 358 729	127 923 239	124 889 622	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة
142 249 104	136 289 293	134 776 895	131 580 748	وزارة البيئة
88 611 784	84 899 216	83 957 092	81 966 104	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني
204 906 629	196 321 656	194 143 080	189 539 103	وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة
59 236 762	56 754 919	56 125 112	54 794 141	وزارة البترول والمعادن والطاقة
159 005 010	152 343 177	150 652 630	147 080 000	التأزر
26 248 583 416	25 148 846 489	24 869 770 530	24 280 000 000	المبلغ الإجمالي

الملحق 1: الإطار المالي على المدى المتوسط

قانون المالية
المعدل

جدول العمليات المالية للدولة بمليارات الأوقية

2026	2025	2024	2023	
توقع	توقع	توقع	توقع	(بمليارات الأوقية)
103,66	100,96	97,95	95,52	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)
101,18	98,48	96,87	94,04	الإيرادات والهبات غير النفطية
97,40	93,12	89,03	85,09	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
72,69	68,59	63,56	58,82	الإيرادات الضريبية (باستثناء النفط)
22,67	21,14	19,88	18,70	الضرائب على الدخل والأرباح
8,68	7,57	6,98	6,24	أ.ص.ت. و أ.غ.ت
0,66	0,65	0,64	0,43	منها استخراجية
4,51	4,25	3,71	3,41	الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية
7,86	7,56	7,48	7,32	ض.ر.أ
0,83	1,02	1,06	1,12	ضريبة الدخل على رأس المال المنقول
0,37	0,38	0,40	0,50	منها استخراجية
		+	0,00	ض.ع.د.
0,79	0,75	0,65	0,60	نظام ضريبي مبسط
32,31	30,44	28,65	26,32	ضرائب السلع والخدمات

8,06	7,59	6,62	6,10	ضريبة القيمة المضافة المحلية
13,58	12,72	11,97	11,30	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
3,64	3,60	4,15	4,07	ضريبة واحدة اسنيم و ض.س.خ
2,10	2,07	2,18	2,18	منها استخراجية
2,93	2,76	2,41	2,22	ضريبة على المنتجات النفطية
2,25	2,11	1,98	1,87	حقوق الاستهلاك (الشاي ، التبغ ، السكر ، الاسمنت)
1,84	1,66	1,51	0,75	ضرائب أخرى (التأمين والمركبات والمطارات)
15,13	14,24	12,43	11,45	ضرائب التجارة الدولية
13,28	12,50	10,91	10,05	الواردات
1,85	1,74	1,52	1,40	الضرائب الإحصائية
2,57	2,77	2,60	2,35	الإيرادات الضريبية الأخرى
2,08	2,22	2,13	1,90	رسوم التسجيل
0,49	0,54	0,47	0,45	ضريبة التلمذة وضرائب الملكية
24,71	24,54	25,48	26,27	الإيرادات غير الضريبية
7,67	7,67	7,57	7,39	إيرادات الصيد
2,82	2,78	2,70	2,84	إيرادات المعادن
5,99	6,07	6,97	7,18	توزيعات الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة
4,30	4,30	5,26	5,50	اسنيم
-	-	-	0,80	الديون المرجعة والتحويل
				حقوق التنقيب عن المعادن
5,45	5,18	5,48	5,20	حسابات خاصة
0,25	0,22	0,19	0,55	إيرادات رأسمالية
2,53	2,62	2,57	2,30	أخرى
3,78	5,35	7,84	8,96	الهدايا
2,69	4,16	6,86	7,56	المشاريع
1,08	1,19	0,98	1,40	دعم الميزانية
2026	2025	2024	2023	التفقات والأرصدة والإيرادات النفطية
105,49	106,41	108,13	106,36	الإنفاق وصافي الإقراض
62,08	62,51	64,71	64,84	النفقات الجارية

26,25	25,15	24,87	24,28	الرواتب والأجور
12,39	12,48	12,80	13,00	سلع وخدمات
11,70	13,60	15,50	17,67	التحويلات الجارية
3,16	3,12	3,13	3,21	الفائدة على الدين العام
2,30	2,39	2,44	2,37	خارجية
0,85	0,73	0,69	0,84	داخلية
5,45	5,18	5,48	5,20	حسابات خاصة
43,41	43,90	43,42	41,52	النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض
9,69	11,16	11,90	12,02	استثمار ممول من الخارج ***
33,72	32,74	31,52	29,50	الاستثمار الممول محلياً بما في ذلك نفقات (ص.م.ت.ت) ()
3,14	2,98	2,93	1,47	الاحتياطات المشتركة
2,48	2,48	1,08	1,48	إيرادات النفط (صافي)
- 1,83	- 5,45	- 10,18	- 10,84	الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز -)
12,73	12,67	12,26	12	الإيرادات الاستخراجية
90,93	88,29	85,69	83,52	الإيرادات غير الاستخراجية
- 11,40	- 14,99	- 19,31	- 19,63	الرصيد الأولي غير الاستخراجي